الباب السادس

ضرورة التَغيّر والتغيير

(٥٠)

كلهم إسلاميون!

لا يخفى على مراقب ما فيه العرب اليوم من كبوة حضارية. أمة مسبوقة بآماد، وتعرضت للإقصاء عن خط العلم والإبداع وإنتاج الحضارة بما قدمت أيديها ولقرون.

وكان ذلك فى الأساس إقصاءً سببه داخلى وصناعته محلية.

ولقد سبق أن بيّنا أن بذرة تلك الشجرة الخبيثة – أى التخلف – هى الاستبداد، حيث استفحل وأفسد كل أركان المجتمع وجعله شيعا كل ينازع الآخر وكل يُمارى ما استطاع. كما نشر الجهل والفقر والخضوع والخنوع. وذهب البنيان المرصوص أدراج الرياح وبالجملة أفسد العقول والنفوس.

ولقد ورث مجتمعنا الراهن تلك الأوضاع ومازلنا نعانى منها حتى يومنا هذا.

إذ برغم حركة التعليم فى النصف الثانى من القرن العشرين، فإن الحصيلة كانت إزالة أمية اليد وليس أمية العقل!

يد تكتب ولسان يقرأ وعقل أسير بأغلال الماضى وآصاره وقيوده وتصوراته.

كما أن أمية اليد واللسان (عدم القدرة على القراءة والكتابة) مازال متوسطها فوق نصف السكان. وأما أمية العقول فتفوق ذلك بكثير، ومن ذلك الأمية السياسية، ونعنى بها الوعى بالمسؤولية تجاه المجتمع وإدراك ذلك بوزنه الحق وأثره فى سعادة الفرد ومن ثم الجميع.

ولا يخفى ما أراده الاستبداد من تغييب ذلك المحور فى عقل الفرد إذ ذاك حماه ومجال سلطانه، ولا يريد فيه واعيا فضلا عن شريك.

كما أن التخلف الشامل وفى غياب البوصلة والتوجه الرشيد العقلانى وغياب المشروع الجمعى العام لمستقبل الأمة. ترى السائد فى عالم السياسة والفكر، فتات هنا وهوامش هناك ولا نقول خلطت الأولويات بل لا يوجد برنامج أصلا أو منهاج، ومن ثم لا وجود لأولويات أو ما بعدها بل التيه فى ذلك بعينه!

والمشـــهد وحتى بـــين النخب – إلا من رحم ربك – هـــو المناكفة على بعض التفاصيل وعلى فتات موائد الأخبار الجارية فى الإعلام والصحافة، وبما لا يتناسب مطلقا مع حجم التحدى الذى تواجهه الأمة على كافة الصعد.

والمشـــهد العتيد هذا منطقى مع ذاته وســـياقه التاريخى، فكله الابن الشـــرعى للتخلف الفكـــرى الـــذى أصاب الأمة لقرون. حيـــث الذاكرة فارغة من الاعتبار الحق للشـــأن العام والمصلحـــة العامة وكيـــان المجتمع وصيرورته. ومن ثم كان الأمر فى المشـــادات والمناكفات هـــو تأكيـــد المتكلم الفرد لذاتـــه وتفرده برأى خاص به، ومن ثـــم تأكيد الخلاف مع الآخر بل توســـيعه، حيث يتحدث صاحبنا بلســـان القضايا الاجتماعية والسياسية كغطاء وجيه شريف، والأولوية فى الواقع هى ذاته وموقعه وليس المجتمع، شعر بذلك أم لم يشعر.

فالمجتمع المتخلف لم يُورّث مجتمعا واحدا بل وَرّث أفرادا كلا منهم مجتمع منفصل، وكل يســـعى لذاته وخلاصه الشـــخصى وقبل كل شـــىء! وما فى ذاكرته وعقله الباطن أن المجتمع لا ينفع بشـــىء ولا يركن إليه. وتلك نفســـية وســـيكيولوجية المجتمع الذى دمره الاستبداد لقرون، حيث كان المجتمع فارغا لا ينفع عندما انهار فيه البنيان المرصوص.

وعليـــه تـــرى المتحاورين والمتجادلـــين والمتناكفين كل منهم لا يرى مجـــالا للتنازل عن «حـــرف واحد» من «قناعاتـــه» المزعومة، حتى ولو أدى ذلك لتقســـيم الحزب أو الجماعة أو الجمعية أو الشعب أو حتى الأمة بأسرها!

إذ لم يتنازل ويتصالح ومن ثم يعطى من ذاته شيئا؟! ولماذا؟!

ألوحـــدة العمل ووحدة المجتمـــع ولخفض وتيرة النزاع فيـــه؟! وأى مجتمع هذا الذى يستحق تلك التضحية الفريدة؟!

وكيف لنا أن نفســـر النزاعات تلو النزاعات والانشـــقاقات تلو الانشقاقات فى الأحزاب والمجموعـــات والجمعيات التى تزعم الإصلاح، وكذا المناكفات التى لا تنتهى بين مختلف الأحزاب. وإن فحصت المبادئ – إن وجدت – دون الحواشى واللغويات تجد أنها جوهر متفقة فى أغلبها؟!

والحـــال كذلـــك لابد أن نعى أن من أعمـــدة تخلفنا: تضخيم الخـــلاف بل إيجاده إن لم يوجـــد، وذلك بين الجماعات وداخل كل منها. وكـــذا تعظيم الخصومات وإيجادها إن لم توجد وأيضا صناعة الأعداء.

وكل ذلك مصدره ومنبعه الإفراط المرضى فى تأكيد ذات الفرد على حساب العمل الجمعى أيا كان، أى النفور من البنيان المرصوص.

لقد قرّ فى ذاكرتنا والتى مازالت فى ذواتنا أن الشأن العام والمصلحة والمجتمع وتكافله وتراحمه ومهمته فى التمدن والتحضر محض وهم نقرؤه فى الكتب ومثاليات نادرة الوجود ولا حكمة فى التضحية من أجلها، وهكذا علمنا المجتمع المدمر بالاستبداد وربّانا وإن لم يكن بالمنطوق من القول، فبالقدوة والمثال المعيش مع الناس.

وما العمل إذا؟

التشخيص الصحيح للعلة هو المدخل لعلاجها، فإن أدركنا أمراض مجتمعنا وجب على المخلصين الغيورين وبكل ما أوتوا العمل على الشفاء منها والمهمة طويلة وشاقة، لكن لا بد منها.

وأما الباعث لما سلف: ما نراه من تدابر بين المجموعات العاملة فى الشأن العام، ودع جانبا التدابر والتنافر العبثى بين الدول العربية دون سبب موضوعى.

فترى المشهد وقد حفل باليافطات: إسلامى، وطنى، ليبرالى، قومى، اشتراكى، يسارى...إلخ. وكل بما لديهم فرحون! بل كل يافطة منها فرق شتى.

أيها السادة الغيورون الكرام: إن صدقنا - نحن حلف مرصوص فى وجه التخلف وأخطبوطه، والضياع الذى نعانى منه هو التخلف الذى يقتل الطفل بسوء الرعاية. ويقتل الكرامة بالفقر، ويدمر العقول بالجهل، ويفتت الأخلاق بالعوز والحاجة. ويجلب المذلة بالضعف.

إن صح العزم منا وصدقت النية عملا خالصا لوجه الله، ثم للناس والوطن فالبرنامج الواحد الوحيد هو منازلة التخلف الذى نعانى منه ولخمسين عاما قادمة!

فلم إذا النزاع وتبديد الجهود والأوقات؟!

ونحن هنا - بالطبع - لا ندعو لنشر النمطية أو القول الواحد، بل ما نصبو إليه فى العمل السياسى الاجتماعى هو تنظيم التنوع وعقلنة الخلاف وتنقية الفضاء العام من الذاتية والأنانية، ومن ثم إعطاء الفرصة الكاملة للاجتهادات الموضوعية المنوعة فى الإصلاح أن تصل للناس ويتم عليها حوار جاد يلتزم العلم.

ولو ذهبنا لشىء من التفصيل فى محاور الجدل ومنها:

١ – المطلوب مجتمع حر ديمقراطى تعددى يتم تبادل السلطة فيه بالانتخاب.

● لقى ذلك القبول من كل التيارات المعتبرة!

٢ – العرب أمة واحدة، وقوتهم فى وحدتهم.

● لا يختلف على ذلك أحد!

٣ – الإسلام المكون الأساس لهوية الأمة العقائدية والثقافية مع حرية الدين لمن لا يؤمن به.

● لا خلاف على ذلك!

٤ –المطلـوب عدالـة اجتماعية فى الحياة الاقتصادية، وفـرص تعليم وعمل تكفل للفقراء عيشا كريما.

● لا خلاف على ذلك!

٥ – الإسلام شرع الحريات كلها بما فيها حرية الاعتقاد وتبعا لذلك حرية التديّن ودرجته وشكله، ومن ثم ممارسة التديّن تترك للفرد وضميره الدينى.

● لا خلاف على ذلك!

٦ – المجتمع العربى يعانى من قضايا كبرى عليها مدار مشاكله وهى:

(أ) تراث الاستبداد وترياقه المجتمع الحر والديمقراطية.

(ب) الجهـل والأمية والتخلف العلمـى والتقنى وترياقه إيلاء التربية والتعليم والتأهيل والتدريب والبحث العلمى والتصنيع جهدا خاصا فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(جـ) ضعف الاقتصاد العام ودواؤه التنمية الجادة المنوعة.

(د) الفرقـة والانقسـام والضعف وشـفاؤه فى الوحدة العربيـة، أى نحن بحاجة إلى تكثيف البرنامج والمشروع الاستراتيجى للأمة العربية فى محاور موجزة كما يلى:

١ – الحرية والديمقراطية.

٢ – الوحدة العربية وتأكيد الهوية العربية الإسلامية.

٣ – التنمية الاقتصادية.

٤ – التربية والتعليم والتصنيع والبحث العلمى.

وكل التيارات السياسية فى الساحة العربية – إلا ما ندر – لا تقول فى العناصر أعلاه إلا خيرا ولا خلاف عليها، وإن كان البعض يقدم عنصرا على آخر فى الأولوية ليس إلا!

٧ – وأقصى ما قد يثار هو علاقة الدين بالحكم والشأن العام الملزم.

وعلاقة الدين بالحكم والسلطة تحددها طبيعة كل منهما:

فالديـــن عقيدة شـــاملة يحملها الفرد فى قلبه وتنظم كيانه كلـــه حيث فيه فهم البداية والمصير وكل ما يخصه وحركته.

والدينَ يعدُّ على المؤمن أنفاســـه والملكين على كتفيه والرقيب الشـــامل لهذا كله هو الله سبحانه وتعالى.

قال تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ ﴾ الأنعام ١٦٢.

والفرد حر فى عمله وما يراه حيال ما آمن به من الهدى وعليه تحمل تبعه خياره.

قـــال تعـــالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ البقرة ٢٨٦.

وقال تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ المدثر ٣٨.

وقال تعالى ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ الأنعام ٣٥.

وقال تعالى ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ ﴾ النحل ١٢٥.

والمفهوم الواضح من الآيات الكريمة أعلاه أن الحرية هى لحمة التكليف وسداه، والقسر والقهـــر على خط الهداية يخالف مشـــيئة الخالق ســـبحانه وتعالى، وأمـــا الدعوة بالموعظة الحسنة لذلك فنعم.

وأما الســـلطة والحكم فشـــأنه محدود وليس فيه من شمول الدين معشاره! إذ هو مجرد ترتيب زمانى مصلحى، ومحض تنظيم إدارى تعاقدى بين مجموعة من الناس (الأمة) وعدد منهم (الوكيل. المدير، الحاكم، الســـلطة) يكلفون من ذلك المجموع (الأمة) بشـــؤون عامة معينـــة تخـــص الجمع نظير أجر يتقاضوه. ومن المهام المعتـــادة لذلك المدير أن يكون قاضيا يفض النزاعات بين الناس، وشـــرطيا يحفظ الأمن، ومسيّرا لمصالح أخرى: كالصحة العامة وإدارة التعليم وغير ذلك مما يكلف به من الأمة.

والشأن العام الذى كلف به الوكيل ملك لكل أفراد الأمة بكل تنوعهم ودرجات تدينهم واختلاف أفهامهم ومستوياتهم وأديانهم.

وبناء على ما تقدم ينبغى أن يكون «تدُّين» المجتمع الذى يحميه الحاكم – السلطة – المدير الوكيل – متســـقا ومتوافقا وخادما وفيا لتدين الفرد بتنوعه وأشـــكاله ودرجاته سالفة

الذكر. حيث «تديّن» المجتمع المحمى من السلطة ليس قائما بذاته (بل محض وسيلة!) وخادما لغيره، أى خادما للأصل، وهو تدين الأفراد بكل ما فى ذلك من تنوع فى الإفهام والقناعات.

فالمجتمع شخصية معنوية لا تسأل أمام الله بمجموعها، ولن تلاقى الله جملة يوم القيامة، بل الفرد هو الذى يلاقى ربه وحيدا، يحاجج عن نفسه دون ولد أو أب أو أم فضلا عن مجتمع.

قال تعالى ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾ مريم ٩٥.

وقال تعالى ﴿ يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ تُجَـٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ النحل ١١١.

وتتسق خادمية «تديّن» المجتمع المكفولة بالسلطة لتدين الفرد بأمرين:

١ – كفالة حرية التدين ومنع العدوان عليها. ومن العدوان الجهر بالكبائر والموبقات أو الكفر، وكذا تقنين أو دسترة ما يخالف قطعيات الدين.

٢ – كفالة حرية الدعوة للدين بالحكمة والموعظة الحسنة.

ويتبين من ذلك أن جوهر دور السلطة فى موضوع الدين هو حماية حرية التدين وحرية الدعوة للدين، إذا عود للحرية وفطريتها وسننيتها ومحوريتها وضرورة حمايتها! انظر الفصل (٢٤).

بل من الحق أن نلزم السلطة «تدينا» جديدا أصيلا لطالما تفلتت منه عبر العصور، وذلك أن نطبق الشريعة ومقاصدها عليها أولا. ونجعل من أحكام الشريعة السمحاء، شريعة الحرية والعدالة والمساواة والتضامن والشورى، ما يلجم السلطة أن تطغى أو تفتئت، وما يضع الضمانات القطعية أن تكون فى خدمة الشعب وتحت إرادته وفى كل الظروف.

وليس من مهمة السلطة التغول على الدين والتدين وليس لها –بالطبع – أن تعمل عمل الملكين. كما أن السلطة ذات شأن محدود ولا تسع الدين الذى يخاطب ضمير الفرد وفطرته فى الأساس ومن ثم يلقى الله على ما حاز فيهما من استقامة.

قال تعالى ﴿ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾ ﴾ الشعراء ٨٩.

وأما مصادرة الحرية لإلزام الناس بالتدين قهرا أو ترك التدين قسرا، فلا القاهر ولا المقهور مأجور!

«قـال الخليفـة عثمان بن عفان ﷺ محاورا أبا ذر عندما اشـتكى إليه قلة زهد الناس. فقـال لـه: يا أبا ذرّ عليّ أن أقضى ما علـيّ وآخذ ما على الرعية ولا أجبرهم على الزهد، وأن أدعوهم للاجتهاد والاقتصاد. (٨ – الجزء الرابع – ص ١١).

ونـرى إن نظرنا بعـين المصلحة العليا للأمة وقبل كل الاعتبارات أيا كانت الشـعبويّة المخاطبة للغرائز، واعتبار ظروف الأمة من ضعف وتخلف وما يحيط بها من لجاجة وعداء، وكذا حاجتها للآخرين فى تقدمها وبيدهم العلم المعاصر، وكذا ما بداخلها من إرث نفسى وعقلى مشـوش ويُستدعى النزاع والخلاف استدعاء، لو نظرنا لكل ذلك لوجدنا لزاما علينا الأخذ بعقيدة تسـوية النزاعات والخلافات الأقل شـأنا، فضلا عن النزاعات الموهومة التى صنعناها ونصنعها فى حياتنا تباعا، وعليه نرى أن كل الفرق السياسية العاملة فى الساحة العربية – بمقياس ما تطرحه من برامج إصلاح – هى فرق إسلامية البرامج، ودعوتها من الإسلام ما دامت تريد الإصلاح، وذلك إن خلا عملها وبرنامجها من أمرين:

١ – أن لا تشمل برامجها ما يخالف قطعيات الإسلام.

٢ – أن لا تدعو لكفر أو إلحاد بواح.

وتفسـير ذلك يكمن فى أن إدارة المجتمعات عموما والحديث منها خصوصا تعتمد على فكر فى الوسائل يبحر كله فى عالم المباح الفسيح الرحب إلا ما ندر. وما ندر هذا يستدرك بأن يمنع التصادم مع قطعيات الدين بقوة القانون.

وفضاء المباح الرحب يسع ما لا يحصى من الاجتهادات والتنوع فيها، وأى فكر يتحرك فـى المبـاح ولا يصادم قطعيات الدين هو فكر إسـلامى. ونقول الفكر غاضّين النظر عن نية المفكر أو دينه إذ قد يكون الفكر من غير المسلمين.

وذلـك فى اتسـاق مع فهمنا أن الإسـلام حق من حق وحكمة من حكيـم، وأينما كان الصحيح والحق والحكمة فثم الإسلام.

ولابـد أن نسـتحضر أن حجم التقدم فى علوم إدارة المجتمعـات حرية وإبداعا وكرامة واقتصادا واجتماعا وتكافلا وأمنا وضبطا للأموال والحقوق والعدالة، والتى حازتها الإنسانية فى العصر الراهن يوازى ما تم إنجازه فيما نحس ونرى من علوم: مثل علوم جراحة القلب وعلوم الطيران وعلوم الفضاء. وكل ذلك تم ونحن خارج العصر وخارج العلم!

ومن ثم سوف يتبين لمن يتصورون حكم المجتمعات الحديثة وإدارتها بمحض النصوص المقدسة واستدعاء تراث الفقه أن ذلك وهم.

النصوص المقدسة مرجعية وأساس وأحكام تبين الخبيث وهو القابل للحصر نصا، وما خلا ذلك طيب ومباح، وتتسع دائرة الأخير وآفاقه مع الزمن ومع تقدم معارف الإنسان. وقد تعرض الفقهاء لهذا المعنى أن قالوا إن النصوص محدودة، والمصالح لا تحصى.

ومن ثم الخبيث جد محدود إن قورن ببحر لا نهاية له فى عالم الطيب والمباح دائم الاتساع. والخبيث بيّنه النص المقدس، وأما المباح فبيانه كان غاية فى الإيجاز وهو (كل ما عدا الخبيث) والنص المقدس لم يفصل منه شيء، بل أمر الإنسان أن يقوم بذلك، حيث إن ذلك جزء رئيس من تكليفه بعبادة الله سبحانه وتعالى، وإعمار الأرض والخلافة فيها وكشف العلم «الأسماء كلها».

وفى بحر المباح الواسع دائم التمدد ودون نهاية لا بد أن يبحر المسلم ويجد طريقه ويبدع الوسائل والطرائق والآليات ويصلح بها حياته ومجتمعه، وعليه أن يستصحب الصالح من إبداع الإنسانية جمعاء، وإن قصّر فى الاستصحاب هذا فقد قصر فى أخذ الحكمة من أى فم خرجت وأعاد اكتشاف العجلة مبددا الجهد ومن ثم مغاضبا ربه.

ولن يجدى استدعاء التراث الفقهى حيث موضوعنا ليس اختصاصه، إذ إن مهمة الفقه أن يبين الأحكام (الخبيث والطيب) من النص المقدس، وليس من اختصاصه علوم الوسائل ولم يتعرض لها.

وبناء على ما تقدم نتبين حقانية ما قلناه سابقا أن مشكل الأمة فكرى وليس فقهيا (انظر الفصل ٤٠). أى إن العجز الفادح الذى تعانى منه الأمة هو فى ذلك الإبحار فى عالم المباح وما أبدعت فيه، وقد اتسع المباح وعظم ولم نبحر فيه إلا أقل القليل!

وكل التيارات السياسية وغير السياسية فى ذلك العجز سواء. إلا أن الرافعين لشعار الإسلام نصا – لوروث نفسى – كانوا هيابين أن يستصحبوا أو يقتبسوا من نتائج إبحار وإبداع الآخرين، وما أقدموا عليه من ذلك فى بعض المجالات كان بإلزام الظروف والواقع، والشاهد على ذلك فى مجال السياسة مثلا – البطء والقبول المتردد للتعددية السياسية وتداول السلطة بل والديمقراطية عموما.

وأما الآخرون فقد كانوا أجسر فى الاقتباس ودون حرج وإن فاتهم التدقيق عند الاقتباس بما يحفظ ثوابت الأمة.

وهنا لابد أن نحذر من أقوال يرددها بعض من أوساط الإسلام السياسى، ومفادها: إن الانتخابات والمجالس النيابية التى تمثل الشعب، بل والمؤسسات الديمقراطية كلها،

بـدع لايقبلها الإسـلام.ثم يضيفون إلى ذلـك –وهو الأخطر – أنه لابأس من أن يسـتعمل «الإسـلاميون» هذه الآليـات – أى الانتخابات والمجالس النيابيـة– للوصول إلى الحكم، ثم يوقفوا هذه العملية البدعية من أساسـها، وذلـك بقوة القهر التى تملكها الدولة، والتى استولوا على مقدراتها .

ونـرى أن هـذا التفكير، وصمة عار على جبين من يأخذ به، ولا يمت للدين الذى يأمر بالصدق بصلة، بل غدر فى غدر، وخداع فى خداع ، وللناس جميعا، وذلك لأسباب منها:

١ – الإسـلام يأمر بالصدق فى الأمر كله، أى فى الوسـائل والغايات معا، وليس من هديه القاعدة الوثنية المشؤومة «الغاية تبرر الوسيلة» حاشا وكلا.

٢ – الغدر والخداع وتضليل المجتمع، ليس من الإسـلام فى شـىء، وليس من الإنسـانية فى شىء.

٣ – الولايات فى الإسـلام، ووفق نصوصه ومقاصده، لاتكون إلا بالرضا الحق من جمهور الناس. وعندما غادر الاجتماع الإسـلامى هذه القاعـدة، بدأ الجبر، وبدأت النكبات تفعل فعلها فى جسم الأمة، إلى أن وصلنا إلى ما نحن فيه.

٤ – الآليات التى يبنى بها النظام الديمقراطى، كلها شرعية، وهى محض تراتيب إدارية محايـدة، تضبط الولايات، وتراقبها، وتعمل على حسـن أدائها. والمهم أن لايقنن ما يخالف قطعيات الإسلام. ولقد تعرضنا لذلك فى أكثر من موضع من هذا الكتاب.

٥ – كما نرى أن لهذا التفكير مصدرين هما:

(أ) الجهل بما تعنيه وتهدف إليه المؤسسات الديمقراطية، وما حققته فعلا فى حياة الشعوب التى أخذت بها.

(ب) المحاولات المسـتميتة لأفكار الاسـتبداد وقلاعه فى العالم الإسلامى – سواء فى الأوسـاط الثقافيـة أو الاجتماعيـة أو العامـة – إعاقة التحول إلى الشـورى الحقة، وذلك باستغلال الدين والتدين بالباطل، كما كان الحال لقرون خلت.

١ – إن من يقترف ذلك الفكر والفعل يسـىء للإسـلام أيما إسـاءة، ويضر بالعمل الحركى الإسلامى أيما ضرر، إذ يصم أتباعه بالغدر والمكيافيلية، والتعطش للاستبداد بالناس، واحتقار حرياتهم وعقولهم وإراداتهم.

٢ – ولا نبالـغ إن قلنـا، إنه لو قدر لهذا الفكر الغادر أن يتوسـع، ويصبح ذا شـوكة فى السـاحة ، أن يفضى ذلك إلى طرد هؤلاء الغدرة من سـاحة العمل السياسى، كما طرد سدنة الكنيسة إبان عصر النهضة الأوربية .

فأصحاب الفكر الغادر هؤلاء، وبصنيعهم هذا، هم بناة قلّة تدعى لنفسها القدسية، والوصاية على حريات الناس وضمائرهم ومصائرهم، والأدهى : بقوة قهر الدولة ، وفى تضاد مع مقاصد رسالة الإسلام .وتكون النتيجة، بناء الاستبداد الأسود الذى يتمترس بالدين زورا وبهتانا.

والحال كذلك فالنصيحة للغيورين على دعوة الإسلام وتقدم الأمة ووحدتها أنه ليس من صالح الدعوة ولا الأمة ولا طبيعة المرحلة الحرجة الراهنة، وليس من إنصاف الحقيقة أن يفرز الناس إلى إسلامى والباقى ليس كذلك، إذ إن ذلك ينافى الواقع وينتج النزاع ويصنع العداوة.

والحق أن كل من قدم برنامجا للإصلاح اجتهادا منه فى إدارة المجتمع وما يراه لذلك والتحرك بالفكر فى المباح – ومعظم إدارة المجتمع فيه – فأمر متاح لكل الناس، والخلاف فى ذلك لا يفسد إسلامية برنامجه.والله من وراء القصد.

(٥١)

أحوال القرن العشرين – القرن الذى بددناه

بعد رحلة شاقة فى القرون رست الأمة العربية الإسلامية فى بدايات القرن العشرين أن أصبحت كلها تحت حكم الاستعمار الغربى.

فما السبب يا ترى؟! وهل تلك حتمية التاريخ؟! كما يقول البعض أحيانا، إذ من الأقوال: إن الأمم تنشأ فتية قوية ثم إلى كهولة، فشيخوخة ثم اضمحلال وذهاب.

وهل يعقل وقد خلق الله لكل شىء سببا. والشىء لا يزول ولا يحول إلا بحضور سببه.

قال تعالى ﴿ مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ ﴾ الأحقاف ٣.

وقال تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ الأنفال ٥٣.

وما دام الأمر كذلك والعبث مستحيل، فما سبب ما وصلنا إليه؟ هل قصرنا فى الصلاة، أو الذكر والدعاء؟ لا أظن ذلك، وقد كانت المساجد عامرة على مر العصور، والعبّاد والزهّاد يدعون ويقنتون ويلحّون فى الدعاء. هل قصرنا فى الحج والصيام؟ لا أظن ذلك وقد كان الشهر الكريم والحج يحظيان بأعظم حفاوة وعناية، بل مِنْ ولاتنا مَنْ جعل الحج على برنامجه السنوى. إذا هل قصرنا فى الزكاة؟! ربما، لكن كان معظمنا فى فقر مدقع يستحق أخذ الزكاة.

إذا القـول برجوعنـا إلى ديننا وهذه أركانه يحتاج إلى تمحيـص، وهو قول حق إلا أن ما أوتينا منه ليس العبادات! إذا ماذا؟!

إن قـراءة حالنا فى أوائل القرن العشـرين تعطى الجـواب: إذ كان الحال جهل فادح حيث وصلت الأمية الكاملة إلى نسـبة ٩٩ ٪ من السـكان، وكذا الأمراض والأوبئة حيث وصلت نسبة وفيات الأطفال إلى ٨٠ ٪! (١٠ - ص٨٧٦).

والفقـر: حـدّث ولا حرج، لقد حدثنـا آباؤنا عن أجدادنا أن الناس فـى أوائل القرن العشرين أخرجت حب الشعير المهضوم من بَعرْ إبل الجيش فى السلطنة العثمانية وصنعت منه خبزا تأكله من شـدة المجاعة والجوع! وهذا حال يسـتحيل معه النصر فى مواجهة أمم حازت العلم والتقنية. إذ وقتها سارت السيارة وطارت الطائرة وتحرك القطار وأضاءت الكهرباء، بل ووضعت أسس النظريات الذرية واستعمل اللاسلكى والهاتف.

فما الذى أوصلنا إلى هذا الحال والذى أفضى إلى الهزيمة التامة؟!

أليسـت أرضنا خصبة ذات مناخ معتدل وبها الماء والموارد، وكان ذلك سـببا أن كانت مهد الحضارات الإنسانية كلها منذ مائة قرن؟!

ثـم وقبل ذلك كله أليس ديننا هـو دين الحرية والحق والقوة والعدل والكرامة والجهاد والعمل؟!

كيف إذا برغم كل هذه المعطيات أن عجزنا عن محض الدفاع عن أنفسنا وبيوتنا؟! بل لم نتمكن من أن نتعلم القراءة والكتابة.

كيف تمكنا أن نهجر كل هذه المعطيات الحافزة الدافعة ونلقيها جانبا ثم نركن للخضوع والخنوع والجهل والفقر والمرض، ثم الذل والهوان بيد أعدائنا؟!

إنها عبقرية فى الغفلة والتدمير والتخريب تستحق التأمل!

ماذا دهانا وما الذى غاب فى حياتنا ومن ثم أوصلنا إلى ما نحن فيه؟!

أسـئلة طرحـت وتطرح من الغيورين منـذ قرنين على الأقل. وكانـت إجابات منوعة تمحورت فى تيارات فكرية وسياسية داعية للإصلاح.

إلا أننا لم نلحظ فى أى منها تشخيصا جادا مسبقا لداء الأمة قبل وصفة العلاج.

والمعروف أن حال الأمم يحاكى حال الجسـد الإنسـانى، وهو على أى حال مكون من جمع كبير من الأجساد.

ومن أولويات الطبابة أن يجتهد المداوى الطبيب – قبل وصف الدواء – فى معرفة أصل الداء ومن ثم أعراضه، وأن يفرق بين المرض والعرض، ثم يصف الدواء الذى يعالج أصل الداء، وبالشفاء تختفى الأعراض تباعا.

إلا أن ما لاحظناه فى حركات الإصلاح فى القرن العشرين هو القفز بوضع وصفات جزئية لعرض ما دون تشخيص لأصل الداء.

وكان كل منها ينشغل بعرض من الأعراض، والذى ظهرت فى حياتنا جراء التخلف.

المتدينون –مثلا – منهم من انشغل بمقاومة الموبقات الظاهرة كشرب الخمر وحجاب المرأة، ومنهم من حفل بمقاومة البدع الصوفية وغيرها، ومنهم من شغله الحث على العبادات وإجادتها والإكثار من النوافل، ومنهم من أخذ بكل ذلك ورأى أن ذلك شمول الإسلام.

والقوميون لاحظوا تمزق الأمة إلى دويلات، فكان نظرهم أن نقيض التخلف هو الوحدة القومية.

وأما الليراليون فأخذوا من المستعمر الغربى نمط الحكم الديمقراطى، كما هو دون فكر يوطّنه فى البيئة العربية الإسلامية.

وأما اليساريون فكان همهم الفقر والإزراء والتفاوت الطبقى، إذ ذاك أصل الداء وما يمثله الدين من مخبأ للمستغلين. وهكذا.

وما كانت الحركات السياسية والإصلاحية فى القرن العشرين إلا الدوران حول أعراض التخلف ليس إلا ومحاولة علاجها بالتجزّئ، ولم يذهب أى منها إلى ما تحت السطح ليرى أين يختبئ الداء المغذى لتلك. فكان جزاء ذلك الفشل!

وكان التيار الدينى وهو أهمها وأوسعها والأقرب للقاعدة الشعبية العريضة الأقل احتفاء بدروس التاريخ وتجديد الفكر السياسى للأمة بما يقتضيه العصر.

وبقى الحديث العام عن العودة إلى «خلافة على منهاج النبوة» أو «لا يصلح آخر الأمة إلا بما صلح به أولها» أو الأولوية «إصلاح عقيدة الأمة فى التوحيد!».

والعبارات السالفة – فى نظرنا – صحيحة إن مُلئت بمذهب مهيكل منضبط تفصيلى فى إدارة المجتمع العربى المعاصر يكون نقيضا لأسباب التخلف والانحطاط الذى أصاب الأمة عبر تاريخها.

إلا أن المحزن أن القرن العشـرين قد بُدِّدَ فى لعثمة فكرية وشـعر وفخر بالماضى ولعن لمؤامرات الاستعمار والماسونية وغيرها من القوى الشريرة التى ألزمت الأمة التخلف والجهل والفقر، برغم صدق توجهها وبراءة ساحتها من موبقة التخلف حكاما ومحكومين!

ونحن بهذا الصنيع نكذّب الآية الكريمة – شـعرنا أو لم نشـعر! – قال تعالى ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾﴾ الأنفال ٥٣.

إذ نحن نزعم أننا لم نغير شـيئا مما فى نفوسـنا والحال أولا وأخرا تمام وإسـلام فى إسـلام، إلا أن التآمر والماسـونية! فكيف يسـتقيم ذلك مع خبر السماء الذى تبينه الآية! بل كان – للأسـف – ما يدور عليه الحوار فى السياسة أقل سقفا من إصلاحات السلطان العثمانى محمود الثانى المتوفى عام ١٨٣٩م حيث أسـس لدسـتور عصرى للسـلطة وأعلن ذلـك عام ١٨٣٩م، حيث قام بتلك الإصلاحات تحت ضغط هزائمه أمام الوالى محمد على المصرى، وكان ذلك ملهما لدسـتور مدحت باشا الذى أقره السلطان عبد الحميد بعد توليه عام ١٨٧٦م ثم أوقفه بعد شهور! ونحيل القارئ الكريم إلى المرجع (١٩ – الجزء الثامن ص ٢٨ – ٣٥) حيث أورد المؤلف موجزا لدسـتور عام ١٨٣٩م (فرمان كل خانة) ودسـتور عام ١٨٥٦م (الإصلاحات الخيرية) ثم دسـتور عام ١٨٧٦ (قانون أساسـى) والتى صدرت بعد تجارب مريرة اكتنفت السـلطنة لقرون. لقد شمل الدستور العثمانى لعام ١٨٧٦م الانتخاب الحر المباشر لمجلس نواب ونظام المواطنة فى التعامل مع التنوع السكانى واحترام الحريات العامة والخاصة وضبط الأموال العامة والرقابة عليها.

إلا أننـا وجدنا وبعد مائة عام من ذلك بل وأكثر من يشـكك فى جدوى الانتخابات، وفى مشـروعية المجالس النيابية، وفى الرقابة على الحاكم وتصرفاته والحد من سلطاته، ومازلنا لم نخرج من تلك اللعثمة الفكرية البائسة إلى يومنا هذا! ولم يأبه أىٌ من حركات الإصلاح تتبع الجذور فى إشـكالية التخلف. والمعروف علما أن التخلف صيرورة تتم عبر عقـود وقـرون مثلها مثل التقـدم، أى إنها نتاج تراكم الانحدار بأسـبابه التى عملت فى مجتمعاتنا، والصيرورة هذه لابد أنها بدأت من قرون عديدة! إذ كيف نفسر أن كان العرب المسلمون فى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) أرقى شعوب الأرض وهم بداية القرن العشـرين فى آخر القائمة؟ إن الجدية المطلقة والعقلانية الصارمة مع هذا السؤال هو الذى

تحتاجه الأمة، وأما التعامل مع السؤال بالتهوين والإحالة إلى إرادة الله ﷻ – وقد وعد سبحانه أن لا يزيل النعمة إلا بأسباب من أهلها – ثم لعن الماسونية والمتآمرين الذين أوقعوا بالطاهرين، فذاك مخالف للأخذ بالأسباب، وفيه تزكية النفس جلية، وقد نهى الله ﷻ عن ذلك: إن عدم التعامل مع ذلك السؤال بالجدية التي يستحقها يعنى التفريط فى علاج داء الأمة، ومن ثم التفريط فى مستقبلها، ويبوء بكبر ذلك المتهاونون، وفيما يلى نستعرض بإيجاز التيارات السياسية الرئيسية التى ظهرت فى القرن العشرين:

١ – تيار يدعو إلى العودة للإسلام واستلهامه لإنتاج مجتمع جديد على أنقاض المجتمع المتخلف القائم، ومن ثم النهج على ما كان عليه سلفنا المؤسسون لمجد الأمة الأول.

٢ – تيار قومى: رأى أن الدين أسس فى الماضى، ولكن الراهن زمن الدولة القومية القائمة على اللغة والتاريخ والآمال والآلام والثقافة، وعلى هذا الأساس نادى بوحدة العرب من المحيط إلى الخليج، وكان موقفه من الدين البرود أو الهجران.

٣ – تيار ليبرالى أخذ جمله برؤية الغرب فى تأسيس إصلاح عام يعتمد الدولة القطرية وحياد اتجاه الدين وإقرار بضرورة التضامن العربى.

٤ – تيار يسارى رأى أن المجتمع العربى طبقى فاسد ظالم للفقير، والدين سبب رئيس فى فساده ولابد للإصلاح من كبت الدين ومقاومته.

وكذا تمكين الطبقة العاملة من الحكم والانضواء فى أممية الفكر اليسارى الماركسى. وفيما يلى ملاحظات على كل من التيارات السالفة الذكر.

(٥١) – ١: التيار الإسلامى

يشمل هذا التيار – فى عمومه – أحزابا وجماعات وجمعيات وعلماء وشخصيات مستقلة مع مريديها من جماهير الناس. ويعتقد أغلب هؤلاء أن الخلافة الإسلامية ألغاها رئيس جمهورية تركيا كمال أتاتورك عام ١٩٢٤م وكانت قبل ذلك وإن بدرجات تسير الأمور وفق مناخ إسلامى بشكل عام، وكان الأجدى والأولى للمسلمين والعرب بالذات التمسك بإصلاح حالها وبذل الجهد فى ذلك خيرا من هدم ذلك الصرح الإسلامى الذى ورثته الأمة منذ الخلافة الراشدة.

ونستدرك هنا قائلين: أولا: هذه الملاحظات تعنى حصرا المنحى الفكرى الغالب داخل التيار الإسلامى، ولقد كان هناك استثناءات– وعلى مستوى الأفراد والجماعات.

ثانيـا: مـن البديهى أن هذه الملاحظات تتعرض لأفكار الإصـلاح عند فئة من الناس، وتلك الأفكار – مثلها مثل كل اجتهاد – محل نظر من أهلها وممن يعنيهم الأمر، وليست تعبيرا عن شـأن مقدس فوق النقد والحوار، ومن ثم لا تتماهى مع الإسـلام المقدس مصدر الهداية للناس أجمعين فى كل عصر.

وبعد هذا الاستدراك نعود إلى استعراضنا السابق: الحقيقة التاريخية إن الإسلام – كما بينا فى أكثر من موضع – بعث الأمة وأحياها وأنشـأها إنشـاء جديدا فى فجره الأول، ثم وحدها وبث فيها روح الصعود والحضارة التى تم بناؤها، وجل ذلك تم فى القرون الأربعة الأولى من حياة الرسـالة، حيث كانت دولة الإسـلام الأقوى والأرقى بين سـائر الأمم. فما الـذى حدث بعد ذلك؟! ولـماذا تآكل مجدها وذوت منعتهـا ودب فيها النزاع فأصبحت الدولة دولا والخلافة شكلا؟ إن المنهج العلمى العقلى الذى بثه القرآن فى أتباعه ينادينا أن نتناول هذا الأمر بصراحة ووضوح بل يأمرنا القرآن بذلك.

قال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ فاطر ٤٤.

وحيـث إن التيار الإسـلامى يدعو إلى العودة للحياة الإسـلامية، وتلك الحياة لم تكن الخلافة الراشـدة وحسـب بل امتدت لقرون كثيرة بل الأغلـب يمدها حتى عام ١٩٢٤م. والحـال كذلك كان حقا أن يتسـاءل الناس: أى حياة إسـلامية ينبغى للمجتمع أن يعود إليها بالتحديد؟ والتحديد هنا ليس القول «على منهاج النبوة» وليس القول «كما كانت فى عهد الراشـدين» إذ إن ذلك فضلا عن عموميته، لم يعد كافيا لسياسـة عملية واضحة فى إدارة المجتمـع المعاصر، حيث إن ما تتطلبه إدارة المجتمع المعاصر من منطلقات فكرية فى بحر المباح الواسـع ومن تراتيب وهياكل وإدارات وآليات ومؤسسـات اجتماعية وسياسية واقتصادية تعز على الحصر مع تراكب الحياة واتساع المرافق والمصالح داخل المجتمع وفى علاقاته الخارجية. والشـعار الإسـلامى العام يمكن أن توضع بمرجعيته منطلقات وبرامج كثيرة متعددة، وكل منها له أولوياته وآلياته التى تختلف عن الآخر.

وهـل يُعْقَلُ أن نجعل منهاج النبوة الهدى الخالد لكل زمان ومكان، ولكل البلدان عبر التاريخ ودون فكر سياسـى يبنى على نوره – برنامجا حزبيا لبلد بعينه وفى زمان محدد؟ إن القـول بهذا لا يعدو أن يكـون هروبا من الجواب أو غياب المعرفة به! الناس تأخذ من

منهاج النبوة قيم العدل والحرية والمساواة والأخلاق الفاضلة والإحسان فى الأمر كله، وعلى هذه القيم التأسيسية تقيم منطلقات فكرية وبرامج إصلاحية وهياكل ومؤسسات إدارية معاصرة تناسب ثقافة الناس وهمومهم وأرزاقهم وإعدادهم وتوزيعهم فى الجغرافيا، وفهمهم ومشاغلهم ومشاكلهم وعلاقاتهم مع ذواتهم ومع الخارج وحال العالم الذى يعيشون فيه اقتصادا واجتماعا وقوة وتدافعا، وذلك كله انطلاقا من حال البلد المعين المعنى، فالشعار التأسيسى المطلق لازم، إلا أن العمل فى السياسة يحتاج إلى أمر إضافى ألا وهو فكر إصلاحى سياسى زمانى محدد، له منطلقاته وله تفاصيله ومراحله يعالج مشاكل الحاضر كى ينطلق لبناء المستقبل، ومن ثم يكون الشعار التأسيسى المطلق فى خدمة الحاضر كما كان فى خدمة الماضى، وكما يكون هو ذاته فى خدمة المستقبل البعيد والقريب، إلا أن الأفكار والبرامج الزمانية المؤسسة عليه تختلف باختلاف الزمان والمكان، وعليه فإن الشعار التأسيسى القائل «الإسلام هو الحل» – مثلا – صحيح وحق، إلا أن الفكر السياسى المبنى عليه لابد منه كما سبق البيان. وليعذرنى إخوانى الأحباء رافعو هذا الشعار – وهو محض مثل فى هذا السياق – أن أبين وأنصح – وهذا واجبى – والدين النصيحة والشعار صحيح بالمطلق إلا أن رافعيه بحاجة إلى فكر سياسى محدد يعالج الواقع وقضايا المستقبل لحالنا بالذات ومؤسس على الشعار القيم المذكور ومستوعب لخبرة الأمة التاريخية عبر القرون. إذ تحت هذا الشعار التأسيسى ذاته بوسعك أن تجد عشرات المذاهب والمعالجات والاجتهادات والبرامج الإصلاحية، وكل منها يزعم أنه الأنسب للحال والمرحلة! ومن ثم لا نسمى هذا الشعار التأسيسى «شعارا سياسيا» أى فكرا وبرنامجا محددا قابلا للتطبيق فى إدارة المجتمع على حاله (حيث السياسة: علم وفن إدارة المجتمع) بل شعارا مرجعيا قيميا ليس إلا، ولابد للحركة السياسية الإصلاحية أن تبتكر وتبدع لذاتها مذهبا إصلاحيا بمنطلقاته وتفاصيله ومراحله للمجتمع المعنى انطلاقا من حاضره وصيرورته التاريخية. وتقدم ذلك المذهب للناس المعنيين وتحاورهم فيه، وتجعله محل أخذ ورد وحوار اجتماعى واسع على طول البلاد وعرضها، ولابد أن يكون جليا لطارح الشعار ومستقبله أن ذلك الحوار ليس قدحا فى الشعار المرجعى – وبالذات فى حالة الشعار الإسلامى – بل حوار مشروع ونقد لا غبار عليه، لاجتهاد زمانى يلزمه الضبط والتصحيح والتنقيح فى الحاضر والمستقبل. كما ينبغى على من يتخذ من المرجعية الإسلامية شعارا أن لا يستثمر ذلك لتعبئة

العامة دون وعى، بل الإخلاص والصدق أولى وأقرب للبركة من شعبية هجين لطالما لعب بها وعليها كثير من الطغاة عبر التاريخ، ونذكر أن تلقائية البسطاء تم استثمارها من بعض فرق الصوفية البدعية وأصبح أنصارها بالملايين!.

كما ينبغى للحركة السياسية أن تجعل فكرها وبرنامجها الإصلاحى موضوعا لتربية أشياعها ومنتسبيها (أى تربية سياسية). وأن تنشر ذلك الفكر فى المجتمع شاهدا عليه وله، وتجعل من دراسته والحوار حوله مع سياسى المجتمع ومثقفيه ونخبه وفعالياته الشعبية وسيلة لتنقيحه وتصويبه وترشيده. إلا أن أغلب المُشاهَد فى حركات الإسلام السياسى هو العجز فى الفكر الزمانى، وكأن لسان الحال يقول: فوِضونا نحن حملة الإسلام! ولا عليكم بعد ذلك! وكما تعلمون الإسلام معصوم ولا يظلم أحدا وفيه الخير كله! وجل عناية منتسبى ذلك التيار هو ثقافة التدين الشعائرى وبعض من العموميات، وما يجلب الحماسة من معارك التاريخ الإسلامى وإنجازاته العلمية والعسكرية وكذا القصص عن المؤامرات على المسلمين والعدوان عليهم من خارج الحدود والتسفيه العام لسلوكيات المجتمع المنحرفة.

ليست المحاجّة فى تعداد محاسن الإسلام وأفضليته على غيره من المرجعيات. بل فى بناء فكر سياسى حكيم يعالج مشاكل الأمة الزمانية المعاصرة. وعلى ضوء حاضرها، وكذا حصاد تجربتها عبر التاريخ، وذلك بمرجعية يقينيات الإسلام، وبناء على ذلك، فإن من يقف عند تعداد محاسن الإسلام وفقط، لم يدخل السياسة بعد (فكر إدارة المجتمع المعين) ولم يقدم شيئا فى هذا المجال. فإن قدّم فكرا، فإن لذلك الفكر ثلاث خصائص أساسية وهى:

١ – أنه ليس نهائيا: – أى لابد من إعادة النظر فيه بالتطوير والتنقيح والتصحيح، بناء على نتائج إعماله فى الحياة، وكذا ما يجود به العلم والفكر اللاحق من جديد أنفع وأجدى وأوسع. وأخطر ما قد تقع فيه الأذهان والسلوكيات أن يلحق هذا الفكر ضمنا بقدسية مرجعيته. ومن ثم يقع الجمود النكد الذى أصاب المسلمين فى حقب كثيرة من تاريخهم.

٢ – أنه ليس مبرأ من الخطأ: إذ إنه فكر بشرى محض يحتمل الصواب وغيره وهو بناء فوقى وميزته أنه لا يصادم يقينيات الوحى ليس إلا، ومن ثم الحوار والأخذ والعطاء فيه مفتوح ودون حدود مع الناس وعبر الجغرافيا.

٣ – أنه ليس وحيدا، أى إن الأفكار السياسية التى يمكن أن تصاغ اجتهادا لعلاج إدارة المجتمع ولا تصادم يقينيات الدين كثيرة، بل لا تحصى.

ولقد سمعت من مفكر إسلامى مرموق وفى وسائل الإعلام وكان حزبه يستعد لخوض انتخابات سياسية أن قال: «قالوا لنا ليس لكم فكر وبرنامج سياسى» فقمنا بانتداب مجموعة من الخبراء ووضعنا برنامجا من مئات الصفحات وكان ذلك قبل الانتخابات بشهرين أو حول ذلك».

ولا يسعنا إلا أن نعجب من هذا الفهم الغريب لمقام الفكر السياسى و البرنامج السياسى، والذى هو ما يراه الحزب علاجا لمشاكل البلد فى المدى القريب والبعيد، وذلك فى الثقافة والحريات والاقتصاد والاجتماع والتربية والعلاقات الداخلية والخارجية، وكأن الفكر السياسى والبرنامج السياسى ملء خانة جانبية ثانوية، نبّه لها أحد الفضوليين ويعد على عجل فى أى وقت، أى إن ما سبقه من «عمل سياسى» هو إحصاء لمحاسن الإسلام وحسب.

أليس هذا هو الفراغ الفكرى ذاته فى إدارة المجتمع والذى عانت منه الأمة عبر العصور. محاسن الإسلام بشكل عام كتب فيها الملايين من الكتب عبر التاريخ، وتلك المحاسن هى الأصلح فى حالة الدعوة العامة إلى الله و لتثبيت الإسلام بعمومه فى قلوب معتنقيه وكذا تقريبه إلى المدعوين إليه من غير المسلمين. إلا أن العمل السياسى يحتاج إلى ذلك وزيادة حاسمة عليه، ألا وهى فكر إصلاحى شامل يتم بناؤه خصيصا للأمة فى حالها الراهن مبنى على محاسن الإسلام ومرجعيته وخبرة الأمة التاريخية.

إننا نعتقد أن ذلك المنحى فى إهمال الفكر، ذو خلفية نفسية وذهنية، تود أن تبقى فى كنف النصوص المقدسة، حيث يعز الحوار حولها لقدسيتها، وتأبى – شعر بذلك أهلها أم لم يشعروا– أن تدخل فى الحوار المجتمعى المباح، الذى يمحص البرامج والأفكار الزمانية على أساس من صلاحها فى الإجابة على ظروف الأمة فى حاضرها، وعلى ضوء العبرة من تاريخها.

أليس هذا هو عين البقاء فى العموميات التى تصلح لكل زمان ومكان، وعين البعد عن التصدى المحدد لمشاكل مجتمعاتنا وزماننا وعلى ضوء ما أصابنا ودروس تاريخنا؟!

إن من يدخل الفضاء السياسى طالبا السلطة ليقود المجتمع فى هذا الزمن الحرج، زمن التخلف والركود والضعف من جانب، واصطفاف المؤلبين والأعداء فى الخارج من جانب

آخر، عليه تبعة عظيمة أمام الله ﷻ ثم أمام التاريخ أن يتوخى العدل والعلم فى الدراسة والاجتهاد، وأن يضع يده على الداء الأساس الذى أدى إلى صيرورة التخلف والانحطاط المتواصلة إلى أن وصلنا إلى ما نحن فيه. المهمة تجديد وانتفاض على السائد من المفاهيم، وتحتاج إلى تجرد تام وعزم خاص.

ومثال آخر للتوضيح: نحن المسلمين نعتقد أن الشعار المقدس «الإسلام هو الحل». مثلا – كمرجعية قيمية صالح لكل أقطار الأرض وفى كل الأزمنة ماضيا وحاضرا ومستقبلا، فهو صالح لألمانيا ولمصر وللصين ولروسيا وللولايات المتحدة ولتركيا وهكذا. ولكن لكل بلد حال ولكل زمان أحوال، وكل يتطلب فكرا إصلاحيا خاصا به ويناسبه. وبدون ذلك الفكر والبرنامج السياسى الخاص الواضح الذى يخاطب حال البلد المعين وبرشد وفهم لا نكون قد دخلنا العمل السياسى بعد! ونحن إذا – شعرنا أم لم نشعر – نقصِّر فى جوهر العمل السياسى ألا وهو إسقاط الشعار المقدس العام على حال مجتمعنا الخاص بطريقة تناسب قضاياه وأحواله فى المدى القريب والبعيد. كما أن هذا الشعار الإسلامى المقدس ليس جديدا، بل كان قائما تتبناه السلطة وفى كل أطوار الدولة الإسلامية، كما كان أيضا شعار السلطنة العثمانية إن نصا أو ضمنا – وفى كل عصورها وفى قرون الضعف الثلاثة الأخيرة بالذات، وتكلم به الحكام والعلماء والفقهاء ووعظوا به الناس دون كلل، إلا أن ذلك – وفى غياب الفكر السياسى الواضح المحدد و الإرادة والعمل المبرمج لذلك – لم يجدِ الشعار والوعظ شيئا، ولم يوقف وتيرة الانحدار ولا حتى أبطأها! والعبرة إذا أن نعتبر بحاضرنا وتاريخنا نتعلم منه، ونشفى من أسقامه أيضا! حيث إن الشعار الشائع: العودة إلى ما كان عليه أسلافنا، وأن الخلافة كانت حتى ١٩٢٤م قول يثير الكثير من المخاوف والتساؤلات، ودعنا نحرر بعضا من دروس التاريخ التى تكبدتها الأمة ودفعت ثمنا غالبا من دمائها وأمنها وثروتها فيها وبسببها وأصبح الاتعاظ بها واجبا «ولا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين» ولقد لدغنا مرات ومرات! ولا يسعنا هنا إلا أن نستدعى بعضا من دروس الماضى كعينات فقط، والقصد ليس إدانة أحد، فالكل ذهب إلى رحاب الله، بل استخلاص الدلالات السياسية والإدارية والاجتماعية من تلك الدروس:

ورد فى المرجع (٣٢ – ص ١٥٢ – ١٥٣) ما يلى: «على أن ما ينبغى أن نؤكده هنا هو أن رقابة الأمة على الحاكم ليست من قبيل الأمور الكمالية» أو المستحسنة من الوجهة

الإسلامية، بل هى من الأمور التى تدخل فى فروض الكفاية، أى إن الأمة تأثم إن تركت القيام بها، وقد جعل الرسول ﷺ هذه الرقابة من أفضل الجهاد حين قال: «أفضل الجهاد كلمة الحق عند سلطان جائر» (أبو داود ٤٣٤٤ الترمذى ٢١٧٤ النسائى ٤٢٠٩ ابن ماجه ٤٠٠٢). وليس من المتصور أن تصدر «كلمة الحق» هذه إلا بعد رقابة صارمة على تصرفات الحاكم. وواضح أن الأصل الإسلامى الذى تستند عليه هذه الرقابة هو أصل «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» وقد أفاض الإمام أبو حامد الغزالى فى حديثه عن هذا الأصل فى كتابه «إحياء علوم الدين» وأورد من الآيات القرآنية ما يدل على وجوبه، وعلى أنه من فروض الكفايات، ثم أفرد مبحثا مستقلا عن «أمر الأمراء والسلاطين بالمعروف ونهيهم عن المنكر» وأتى فيه بنماذج عديدة مما أثر عن السلف من مواقف مشهودة فى هذا المجال، ونحن نكتفى من ذلك بنموذج واحد، هو ذلك الخطاب الذى كتبه سفيان الثورى إلى الخليفة هارون الرشيد، بعد أن كتب إليه الرشيد يستزيره ويعده أن يخلع عليه من الجوائز والصلات مثل ما خلع على غيره ممن جاؤوا ليهنئوه بالخلافة. فرد عليه سفيان بخطاب كان مما جاء فيه قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، من العبد المذنب سفيان بن سعيد بن المنذر الثورى، إلى العبد المغرور بالآمال هارون الرشيد الذى سُلب حلاوة الإيمان. أما بعد: فإنى كتبت إليك أعرفك أنى قد صرمت حبلك، وقطعت ودك، وقليت موضعك، فإنك قد جعلتنى شاهدا عليك بإقرارك على نفسك فى كتابك بما هجمت به على بيت مال المسلمين، فأنفقته فى غير حق، وأنفذته فى غير حكمة، ثم لم ترض بما فعلت وأنت ناء حتى كتبت إلىّ تشهدنى على نفسك! أما وإنى قد شهدت عليك أنا وإخوانى الذين شهدوا قراءة كتابك، وسنؤدى الشهادة عليك غدا بين يدى الله تعالى. يا هارون، هجمت على بيت مال المسلمين بغير رضاهم، هل رضى بفعلك المؤلفة قلوبهم؟ والعاملون عليها فى أرض الله تعالى؟ والمجاهدون فى سبيل الله وابن السبيل؟ أم رضى بذلك حملة القرآن وأهل العلم والأرامل والأيتام؟ أم هل رضى بذلك خلق من رعيتك؟ فشد يا هارون مئزرك، وأعدَّ للمسألة جوابا، وللبلاء جلبابا، وأعلم أنك ستقف بين يدى الحكم العدل، يا هارون قعدت على السرير، ولبست الحرير، وأسبلت سترا دون بابك، ثم أقعدت أجنادك الظلمة دون بابك وسترك يظلمون الناس ولا ينصفون، ويشربون الخمور ويضربون من يشربها، ويزنون ويحدون الزانى، ويسرقون ويقطعون السارق، أفلا كانت هذه الأحكام عليك وعليهم قبل

أن تحكم بها على الناس....» ثم ختم خطابه بقوله: «وإنى أحسبك يا هارون ممن خسر دنياه وآخرته، فإياك إياك أن تكتب كتابا بعد هذا فلا أجيبك عنه والسلام».

كما ورد فى المرجع (١٠ – ص ٨٧٣) من أحوال السلطنة العثمانية ما يلى:

انحلال القصور: وانتشرت المفاسد فى القصور، وأصبح بعض الخلفاء يحيون حياة غريبة عن روح الإسلام وعن العقل السليم، ويقول الأستاذ محمد كرد على: إن مراد الثالث كان مظهرا من مظاهر الإفراط فى كل شىء ولا سيما فى الاسترسال فى مساوئه، وقد سهلت له أمه وزوجته الطريق للحصول على شهواته وخلف ١١٨ ولدا. وكان إبراهيم الأول متهتكا سيئ السيرة، قيل إنه قتل ١٠٠,٠٠٠ إنسان منهم ٢٥٠٠٠ أمام عينيه، وكان يبنى كل أسبوع ببكر وتقام له الأفراح. وكان بايزيد الثانى على جانب من السفاهة، فانتشرت المفاسد والمنكرات فى أيامه فى كل مكان بين الخاص والعام، ونسى الناس الشرع وعبثوا بأحكام الدين، وكانت تحمل إليه أطيب المسكرات وألطف المغنيين والمغنيات والموسيقيين والموسيقيات، ولا شأن للكبراء إلا أن يأتوه بما ترغب فيه نفسه من الجوارى والغلمان» انتهى.

وهارون الرشيد رحمه الله (١٧٠هـ – ١٩٣هـ) (٧٨٦م – ٨٠٨م) خليفة أزهى عصور الدولة العباسية بل عصور الإسلام قاطبة بعد الراشدة. وما يهمنا هو مغزى رسالة الإمام الثورى وما تنم عنه من نظام للحكم ليس فيه رقابة على تصرفات الحاكم، ودون ضبط لبيت المال والقضاء، وموجز العبرة: أن ترك ذلك المجال فى التصرف لتقوى الحاكم وضميره فقط حال لا يكفى! وكذا نصائح أصفيائه ومن يقربهم حال لا يكفى أيضا، وأنه لابد لجمهور الناس– أصحاب المصلحة فى الاستقامة والعدل – أن يكون لهم من يمثلهم حق تمثيل يراقب الشأن العام فى الإدارة والمال. وأما تقوى الحاكم وصلاحه – والذى نحسب أن الرشيد رحمه الله كان عليه والله حسيبه – فيكون معززا لتلك الرقابة وليس بديلا عنها. وكل ذلك الخلل وكذا القعود عن ضبطه وترك الحبل على الغارب للحكام جيلا بعد جيل بحجة خلافتهم لرسول الله! !أمر لا يقرّه الإسلام، وهو ذات الخلل الذى استشرى بعد ذلك وتوسع إلى أن التهم الدولة والمجتمع وأضاع كل شىء وإن كان بعد قرون.

وملاحظة أخرى فى السياق ذاته: الإمام أبو حامد الغزالى رحمه الله (٤٥٠هـ – ٥٠٥هـ) عاش ضعف الخلافة العباسية وتفتت دولتها حيث عصف بها الاستبداد والفساد والفوضى

وتسلط السلاجقة وكذا بدء الحروب الصليبية – انظر الملحق التاريخي الأول – ولقد كان عهده أسوأ بكثير من العهد الذى انتقده الإمام سفيان الثورى – ١٧٠هـ عام تولى الرشيد الخلافة – وأورد الإمام الغزالى ذلك النقد فى كتابه إحياء علوم الدين.

وسؤالنا هو: لمَ لمْ يكتب الإمام الغزالى فى هموم عصره؟! وقد كانت أشد وأفظع.

كما أن أمثلة الخلافة العثمانية: السلطان بايزيد الثانى (١٤٨١ – ١٥١٢م)، السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ – ١٥٩٥) والسلطان إبراهيم الأول (١٦٤٠ – ١٦٤٨م) حيث حكم بايزيد الثانى ٣١ عاما ومراد الثالث ٢١ عاما وإبراهيم الأول ٨ أعوام. وأيضا ليس القصد هنا نشر الاقترافات بل الدلالات والعبر وهى ذاتها كما فى حالة الخليفة هارون الرشيد.

ونتساءل هنا أيضا: أين مؤسسة شيخ الإسلام وأئمة الدين عموما من هذا العبث!؟ هل كتبوا أو قالوا شيئا؟ هل أعاد أى منهم النظر فى طريقة الحكم ومؤسساته كى نتجنب بعضا من بلاء ما كان يحدث حينها؟ هل توقف أى من الشيوخ عن الدعاء على المنابر لولى الأمر الفاسد؟ أين الأمر بالمعروف؟ أين أفضل الجهاد؟ لم يصلنا من ذلك شيء، بل تركت الأمور على تلقائيتها وركودها إلى أن تفاقمت الآفات مع الزمن وأهلكت الأخضر واليابس. قال ﷺ: «لتأمُرُنّ بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم، فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم» (الترمذى ٢١٦٩).

وبرغم قوة الدولة والجيش العثمانى فإن فساد نظام الحكم وبقاء السلطة دون رقابة وضبط أدى تدريجيا إلى إضعاف كافة أركان الكيان محكومين وحكام ومن ثم كان السقوط، وقد يعتذر البعض للحكام بالغزو. وهل الغزو لا يكون إلا أن يكون الحاكم مطلق اليدين ظالما مستبدا؟ ألسنا مسلمين ونعتز أن أخلاقنا مطلقة وليست نسبية؟ وإطلاقها يعنى أن لا يتحول فيها الباطل حقا ولا يصبح الخطأ صحيحا بتحول الظروف والشخوص. وكيف إذا نقع فى محظور شنيع أن نقبل كل هذه الاقترافات باسم ديننا وممن يزعم أنه خليفة رسول الله ﷺ أو حاكم أيا كان يحكم بالإسلام.

أليست الغيرة على بيضة دين الإسلام أولى من الدفع عن ذنوب العباد؟ وكيف نسم الإسلام بميوعة الأحكام والأخلاق شعرنا أم لم نشعر أو نسوغ ما مر فى التاريخ من ملاحم ظلم واستبداد وفساد ومجازر وفتن بين المستبدين والطامعين والمغامرين، حيث أبيد آلاف الآلاف من الناس بالقتل والجوع والمرض ثم نبذل الجهد مؤولين ومعتذرين، ثم باسم الدين وفى ظل الحكم الإسلامى المزعوم؟!

إن أفدح ما أصابنا من لأواء الاستبداد ومؤسسته هو: تخلفنا العلمى ونفوس مكسورة وعقول مشوشة وعزائم وجلة ينقصها الثقة. لقد تركنا الاستعمار الغربى والشرقى فى القرن العشرين وحزنا على ما سمى بالاستقلال، إلا أننا كنا عند فجره كالكسيح لا تستقيم له حركة، والأدهى أن تولت الأمر بعد الاستقلال – أيضا – أنظمة استبدادية على العموم، وكأن الاستبداد لطول الأمد به ومعه أصبح ثقافتنا كما كان حالنا الفكرى والعلمى على كل الصعد مأساويا بل فراغا كاملا. ولقد كان ذلك التخلف هو إرث قرون الاستبداد ولم يكن نتيجة الاستعمار، بل كان الاستعمار نتيجة له، لقد كان فشلنا فى إدارة مجتمعاتنا لقرون هو ما أورثنا ذلك الحال. وليس صحيحا أن مجتمعاتنا ساسها الإسلام الشامل بعد الخلافة الراشدة، بل وجود الإسلام فى سياستها كان يتضاءل مع الزمن، وأمسى فى نهاية المطاف مظاهر فى خطب المساجد ومناسبات الأعياد والدعاء للإسلام ولنصرة الدين وقضايا الأسرة ومغمورى الناس فى المعاملات. وأما ما خلا ذلك فبحر زاخر تأكل فيه الحيتان ما عداها، وسبق أن بينا أن بناء الحضارة الإسلامية قام به نبهاء الأمة ومجاهدوها برغم معوقات الاستبداد والفشل السياسى الذى أنتجه ثم طغى السيل واشتدت وطأة المحبطات، فأوقف إنتاج الحضارة بعد القرن الرابع الهجرى أو كاد، وبدأ النقص وتآكل الأمة فى ميزان الإعمار والعلم، وذلك برغم ما ظهر لاحقا من فترات تمت فيها تعبئة عسكرية دفاعا عن كيان الأمة (الصليبيين والمغول) بل بعضها كان غزوا لجيران ضعفاء (البلقان مثلا) أقل خبرة وتقدما.

وحروب الدفع لها طابع خاص وليست مقياسا لحضارة أو تقدم بالضرورة. ولقد هزمت الجزائر فرنسا وهزمت فيتنام الولايات المتحدة فى العصر الحديث برغم البون الشاسع فى التقدم والعلم. كما أن حروب الغزو والغلبة ليست بالضرورة بيانا على تفوق حضارة الغالب وخلوه من عوامل الانحدار، إذ لابد من فحص كل الظروف عند الخصمين والخروج بالعبرة بعد ذلك.

ولقد هزم همج المغول شرق العالم الإسلامى وحتى قلب الشام برغم البون الشاسع فى التحضر بين الطرفين، كما حدث ذات الشىء مع الصليبيين، وكذا الحال فى حروب الأسبان مع مسلمى الأندلس الأرقى والأعلم.

والنتيجة التى نصل إليها من هذا العرض أن خلافة المسلمين لم تنته عام ١٩٢٤م بل كانت قد انتهت منذ قرون، ولقد وصفها رسول الله ﷺ بالملك العضوض، ومن ثم لا تمثل

تلك الحقب نموذجا فى السياسية وإدارة المجتمع نستلهمه لحاضرنا أو مستقبلنا. والحال كذلك، ينبغى على من كان الإسلام مرجعيّتهم السياسية أن ينتجوا ويبدعوا مذهبا سياسيا زمانيا عصريا لإدارة المجتمع واضحا علميا عقليا يشمل عبر الماضى وظروف الحاضر وحال العصر، ويتقدموا به نحو الإسلام والإسلام أمامنا وليس خلفنا! كما أن الإنصاف والعدل والصواب أن يكون ذلك المذهب الإصلاحى نقيضا لسببيات الفشل السياسى فى تاريخنا، وأولها وجذرها الاستبداد ومؤسسته وما أفرزه من سلب لحرية الفرد والمجتمع والاستئثار بالسلطة والمال ونشر للفتن والنزاعات.

والعرب فى العصر الراهن ليس لديهم نموذج ومثال (انظر مشكلة الفكر) – الفصل (٤٠)، ولابد من الاقتباس من خبرات الأمم مسلمة وغير مسلمة والتى نجحت فى كبح الاستبداد وإفرازاته، وكذا ما أبدعته تلك الأمم من هياكل رقابية وقانونية وضوابط دستورية محايدة تجعل الولايات العامة خدمة صرفة للمجتمع، وعلى من يتقدم لها أن يتخلّى عن كل ما سواها وذلك قطعا لداء الاستغلال فى ظل المنصب العام، كما حاكت أمم بل تماهت مع هدى السماء القائل {وأمرهم شورى بينهم} وبسلطان العقل والتجربة، وحسب وأصبح أمر الناس فى أيديهم حقا «والرأى العام» هو صاحب السلطان دون منازع يمتثل الحاكم لأوامره دون هوادة. كما أصبحت حرية الفرد والإنسان مقدسة حقا ويليق بها وهى أهل لذلك، أليست هى مناط الكرامة التى وهبها الله ﷻ للإنسان عند خلقه كما هى فطرة آدم الأول؟ وبعد.. وعند ذلك فقط يكون القائلون بالمرجعية الإسلامية قد دخلوا حلبة السياسة والإصلاح السياسى الذى موضوعه هو أصل داء الأمة وفى علاجه شفاؤها.

(٥١) - ٢: التيار القومى

بدأ التيار القومى فى الظهور أواخر القرن التاسع عشر ولذلك مقدمات. فقد تفاقمت فى ظل السلطة العثمانية خلال القرن المذكور مشاكل الطوائف الدينية والعرقية، وحدثت نزاعات دموية خطيرة بعضها فى بلاد الشام (مثلا فتنة الموارنة والدروز عام١٨٦٠م) كما استفحل التدخل الأجنبى (روسى – فرنسى – بريطانى) لحماية تلك الطوائف، وتم فرض الامتيازات والمحاكم المختلطة ومن ثم أصبح النسيج الشعبى تتنازعه أطراف عدة أجنبية وغير أجنبية وخلفية ذلك تمييز على أساس الدين والعرق، فتارة محاباة ذلك على حساب ذاك، وتارة ترك الأول والتحالف مع ثالث، وكل ذلك فى مناورة مستمرة لإخماد الكل

وإبقاء السلطة أيا كان حالها، يضاف إلى ذلك ازدهار الفكر القومى ونموذج الدولة القومية فى الغرب المتقدم الذى أضحى إن نصا أو ضمنا نموذجا يحتذى. كما أن أعلى سلطة سياسية إسلامية (الخلافة) – وفى ذلك القرن بالذات وتحت ضغط الهزائم العسكرية والتى توالت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وكذا التاسع عشر ذاته – أقرت تلك السلطة بفشل نظامها السياسى، وبدأت تبحث عن إصلاح على النموذج الغربى فى هيكلة الحكم والدسترة والتقنين والتحديث، وبدأ التحديث فى نظام الجيش الذى حُمّل وزر الهزائم منذ عهد السلطان محمود الثانى (متوفى عام ١٨٣٩م). فألغيت الانكشارية بعد مقتلة دامية عام ١٨٢٦م (١٠ – ص٨٥٣)، (٣٣ – ص٨١).

وتم الأخذ بنظام الجيوش الحديثة وانتدب القادة والمدربون من فرنسا وألمانيا لهذا الغرض. ثم امتد الإصلاح والتحديث إلى عموم الإدارة وصدرت «التنظيمات» فى عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١م). كما بدأ الحديث عن المواطنة والمساواة والحرية والدستور والمجالس النيابية. ووضع دستور (قانون أساسى) للدولة العثمانية مقتبس من الدستور البلجيكى عام ١٨٧٦م فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى الذى أوقف العمل به بعد شهور وكان رائد الدستور مدحت باشا الذى لقب بأبى الدستور.

كما تم فى ذلك القرن العتيد (التاسع عشر) تحقيق الدولة القومية الموحدة فى كل من ألمانيا وإيطاليا. وظهر أثر ذلك قوة ومنعة على الكيانين الوليدين. فزاد ذلك من انتعاش الفكر القومى على النموذج الأوربى. حيث القارة كلها نصرانية إلا أن دولهم عديدة بنيت على القومية دون غيرها وكل منها قوية متقدمة يعيش داخلها دون نزاع طائفى أو دينى يذكر. كانت المقدمات سالفة الذكر زادا لظهور النزعة القومية عند العرب وعند الترك على سواء. وكانت الأسئلة الملحة التى حاولت الحركات القومية الإجابة عنها كما يلى:

١ – أليست الطوائف الدينية واستئثار أحدها بالسلطة السياسية والتحيز فيها مصدرا للنزاع الداخلى والتدخل الأجنبى؟

والإجابة: بلى هو كذلك! ولذا طرح فى المنطلقات دولة ذات سلطة سياسية محايدة دينيا!

٢ – ثم أليست التجمعات القومية مصدرا للنزاع أيضا عند احتكار قومية ما للسلطة وتحيزها فيها؟

والإجابة: بلى. إذا:

(أ) دولة لكل قومية على حدة.

(ب) الأقليات يعالج أمرها بالمواطنة المتساوية للجميع دون تمييز.

٣ – ثم أليس الاستبداد والحكم المطلق هو محرك الفساد فى الحياة الاجتماعية والسياسية؟ والإجابة: بلى. إذا فليكن الحكم النيابى المقيد، والأخذ بما وصل إليه الغرب المتقدم فى مؤسسات الدولة لما ثبت من نجاعتها وجدواها.

٤ – ثم أليست من تقاليد الاستبداد والتى مدت له فى العمر تجميع طائفة داعمة للحكم من الشيوخ وأشباه العلماء، يزودونه بالفتوى حسب الطلب؟ والإجابة: بلى.

إذا فليكن الفتور والهجران لهذه الطائفة وحبس نشاطها فى شؤون العبادات والأحوال الشخصية دون سياسة الحكم.

٥ – ثم أليست المتاجرة بالشعار الدينى لخداع العامة وتهدئة الخاصة ومن ثم تمكين الاستبداد والفساد كان هو السائد فى أوساط الحكم؟ والجواب: بلى.

وعليه لابد لكيان الإصلاح المأمول أن يضع حدا لهذه المتاجرة، ويجعل المواطنة والقوم والوطن أساس التعبئة والحشد والعمل والتعاون.

٦ – ثم أليس المجتمع أميا فى معظمه تحركه العواطف ومحورها العاطفة الدينية؟! وكيف له أن يقبل بالنظر الجديد الذى يقوم على حياد السلطة باتجاه الأديان إلا أن يهيأ لذلك؟ وكان أن اختار هذا التيار إبداء الجفوة مع الثقافة الدينية فى الحياة والمجتمع، بل وإظهار السخرية من التدين والمتدينين.

والشاهد أن ما بيناه أعلاه هو أركان التفكير القومى كما ظهرت بوادره فى أواخر القرن التاسع عشر، ثم تطورت خلال القرن العشرين إلى أن أصبح حكما فى بلدان عدة. والواقع أن هذا التفكير – وإن أخطأ الطريق – ليس مستوردا من الغرب برمته كما يزعم معارضوه، بل مؤسسا على أوضاع اجتماعية، وسياسية ملحة سادت السلطنة العثمانية وفى عهدها الأخير بالذات. كما أن الأسئلة التى طرحها هذا التيار لم يعارضها بالكلية مفكرو الإسلام من العرب فى حينه، بل كانوا قريبين منه، وبعضهم من زعمائه فى بداياته، برغم ما أبدوه من الحيرة والتردد حيث الرابطة الإسلامية فى الميزان! ونشير إلى أقطاب الجامعة الإسلامية: جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبى

حيث أثاروا فى الجوهر أسئلة مشابهة وقريبة من أسئلة القوميين، إلا إنهم نادوا بخلافة عربية تجعل الدين الإسلامى مرجعيتها، وتأخذ بأساليب الغرب الإدارية الناجحة فى مؤسسات الحكم وسياسة المجتمع، وذلك فى تطابق – تقريبا – مع ما اعتمدته التيارات الإصلاحية فى السلطنة العثمانية ذاتها طوال السبعين عاما السابقة لذلك.

فمثلا كان أكبر ما أخذه الكواكبى على السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ – ١٩٠٨م) هو إيقاف العمل بالدستور العثمانى الصادر عام ١٨٧٦م باسم «قانون أساسى» وما نص عليه الدستور من مجلس نيابى وإصلاحات دستورية وإدارية كبيرة، وكل ذلك كان مستلهما من النظم الدستورية والإدارية الغربية، بل الدستور ذاته كان مقتبسا من الدستور البلجيكى (١٩ – الجزء الثامن – ص ٣٤)، ولقد كان ذلك الإيقاف للدستور من قبل السلطان عبد الحميد الثانى هو ما ألهم الكواكبى فكره الذى عبر عنه فى كتابه الرائع «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد عام ١٩٠٠م». (٢٠)

كما أن الطريف المؤسف: إننا لا نجد فى ثقافتنا العربية الإسلامية وقبل كتاب الكواكبى (١٩٠٠م) شيئا ذا بال كتب عن الاستبداد وما فعل بالأمة! أمر غريب حقا! وقد عانت الأمة من غياب الرشد فى إدارة المجتمع ومؤسسة الحكم قرونا كثيرة، وكان كل ذلك صناعة محلية بامتياز! كما لا نجد فى كتاب الكواكبى (٢٠) أى إشارة لأى مرجع عربى فى الموضوع، وذلك شاهد على غياب الفكر واستسلام المجتمع لما أصابه من إزراء وتهميش ومنذ قرون.

وفى مقابل ذلك، نجد أن د. زكريا إبراهيم (٣٧: ص٢٦٣ – ٢٦٧) سرد ٩٦ مرجعا عن فلسفة الحرية بالذات. ولم تشمل هذه القائمة ما استشهد به من مراجع خلال كتابه المذكور أعلاه. وكذا لم تشمل الكتب والمقالات التى ناقشت قضية الحرية مع قضايا أخرى أو التى كان موضوعها الحرية الاجتماعية أو السياسية، كما أن معظم هذه المراجع فى النصف الأول من القرن العشرين، وبالفرنسية فقط، وليس فيها مرجع واحد عربى أو لعربى.

والشاهد: أن الفكر القومى العربى كانت جذوره مستوحاة من تربة الغرب وما عانوه تحت استبداد السلاطين والمتاجرة بالشعار الدينى الذى كان حقيقة تاريخية واقعة ولقرون، وكذا التحيز ضد العرب خاصة ثم لغتهم أيضا.

ولنضرب مثالا على ذلك:

لقد تولى الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) فى السلطنة العثمانية زمن قوتها من (١٤٥٥ – ١٦٢٣م) عدد ثمانية وأربعون صدر أعظم لم يكن منهم عربى واحد!

وكان توزيعهم كما يلى:

١١ألبانى، ١١سلافى، ٦يونانى، ١جركسى، ١إيطالى، ١أرمنى، ١جورجى، ١٠أصول غير معروفة، ٦أتراك. (١٠ – ص ٨٤٦) إذا لم هذا الاستثناء لرواد الإسلام ومادته الأولى رسالة وجهاد ودعوة؟ هل خوف من طارئ يحول الخلافة لهم؟!

كما أن سياسة التتريك المشهورة والأمر بهجر اللغة العربية فى الدواوين والوظائف، وجعل التركية شرطا مسبقا للوظائف العمومية فى الولايات العربية، وكان الأجدر فى دولة شعارها الإسلام أن تكون العربية لغتها الرسمية وإن لم يتيسر فلغة رئيسية كلغة الأتراك على الأقل. كما زاد الطين بلة والسقيم علّة أن استولى القوميون الأتراك (جمعية الاتحاد والترقى) على الحكم عام ١٩٠٨م وكشفوا عن سياسة قومية سافرة تشمل تتريك العرب، ومن ثم تكرس فى توجهات نخب العرب فى حينه أن الإصلاح فى إطار السلطنة العثمانية أصبح بعيد المنال إن لم يكن مستحيلا! ولابد من السير فى الخط القومى العربى واعتماده طريقا للخلاص.

والمأساة الملهاة هنا أن هذا النهوض السياسى للعرب فى مستهل القرن العشرين كان من رحم دولة تزعم أنها نظام إسلامى، وباعثه كان من نتاج ظلمها واضطراب هياكلها وفشلها داخليا وخارجيا.

فكان أن خرج التوجه التحررى مقرونا بنكهة فاترة باتجاه الدين وإن بدرجات، وفى حالات معادية له! ولطالما استغل الدين الشعار فى السيطرة والاستبداد وتسويغ الفشل. وسبق أن بينا أن الحياة الاجتماعية والسياسية التى سادت فى ظل السلطنة وخاصة فى قرنها الأخير كانت خالية من كثير من قيم الإسلام الحقيقية خلا زخرفا سطحيا كسراب يحسبه الظمآن ماءً! ويحضرنا قول جمال الدين الأفغانى: «الإسلام محجوب بأهله». سبحان الله! خرج المسلمون عربا وأتراكا وغيرهم بعد الحرب العالمية الأولى وقد شاهدوا ما فُعِلَ بهم باسم الدين زورا وبهتانا! بلادهم وشخوصهم ومجتمعهم قاعا صفصفا لا يمت للعصر بصلة.

وخرج الإسلام الدين القيّم من تلك الرحلة الشاقة الحزينة مظلوما باقترافات المستبدين عبر القرون،وبعد الحرب العالمية الأولى منع الاستعمار الغربى وحده عرب المشرق بالقوة وفرض الدولة القطرية، كما اقترف جريمة العصر أن مكن اليهود من فلسطين.

(٥١) - ٣: التيار الليبرالى

خرج من رحم التيار السياسى المعارض لحكم السلطنة العثمانية والذى شمل القوميين والإسلاميين الإصلاحيين وغيرهم. وبعد أن فرض الاستعمار الدولة القطرية فى المشرق كان أن تصدر هنا التيار المشهد السياسى، ويمكن اعتبار الليبراليين هم يمين المعارضة وأبرز ما يميزهم هو:

(أ) أكثر قناعة بالأخذ من الغرب فى مؤسسات المجتمع وهياكل الحكم.

(ب) أقل حماسا للوحدة العربية دون معاداة لها، إلا إنها لم تكن من أولوياته.

(جـ) تيار محافظ لا يرى تغييرا للبنى الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

(د) لا يعادى الدين إلا إنه لا يرى دورا حاسما له فى السياسة.

ومن ميزاته أنه كان الأقل ادعاءً والأقل استعلاءً على الشعب أو اضطهاده أو المساس بكرامته وكان الأقرب للحرية والديمقراطية من غيره.

(٥١) - ٤: التيار اليسارى

كان ظهور هذا التيار أفرادا وجماعات صغيرة بعد انتصار الثورة الاشتراكية البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧م. ثم كبر وتطور بل وحكم بعض البلاد العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين.

ومنطلقاته النظرية باتت معروفة، فهو لا يرى فى الحياة أولا وأخيرا إلا الإنتاج المادى ووسائله وتوزيعه، ويرى كل ما عدا ذلك زيفا وزبدا وبنى فوقيه لا تعدو أن تكون براقع تخفى فيها الطبقات الاجتماعية المسيطرة استغلالها للكادحين. ومن ثم لابد من إلغاء البراقع! وذلك بتحكيم العمال فى السلطة والدولة (دكتاتورية الطبقة العاملة) حيث ينقل للدولة كل الملكيات الخاصة بالمصادرة والتأميم (مرحلة رأسمالية الدولة!) ثم بعد أن تختفى آثار الطبقات المستغلة وتقاليدها فى الإنتاج والمجتمع عموما وسواء منها المادية أو الفكرية أو الثقافية، ويصل الإنتاج إلى الكفاية والوفرة، تبدأ الجنة الموعودة ألا وهى المجتمع الشيوعى الخالى من الطبقات: كل ينتج ما يستطيع، ويأخذ ما يحتاج.

والنتيجة: أن لا دين ولا قومية ولا آخرة ولا أنساب ولا أسرة ولا ثقافة خاصة أو عامة عدا تمجيد أيديولوجيا المادة، والواقع أن الشبه قائم بين المجتمع الموعود ومجتمع قطيع

من السوائم فى بيداء وفيرة المرعى تأكل منه كيف تشاء كل حسب حاجته وكل يعطى ثراءً للقطيع بما يستطيع. فبعضها ولود وبعضها هدود والآخر يعطى اللبن وكل يغذى المرعى بفضلاته وهكذا. قطيع سعيد حيث وفرة الغذاء والتعاون فى الإنتاج.

ولا أرى مصدر صراع داخل ذلك القطيع إلا على الأنثى والجنس وكفى به بلاءً! لا غرو فقط كانت أول جريمة فى تاريخ البشرية سببها أنثى! أن قتل قابيل هابيل.

وبتقدير الله فإن الفطرة الإنسانية المجردة هزمت هذه الأفكار الغالية فى قلاعها الكبرى دون حروب أو نزاعات، حيث كان تصادمها مع سنن الخلق فادحا! ومن ثم عجزت عن صنع وفرة فى الإنتاج أو قريب منها، وكذا فشلت فى إنصاف أحد فى المجتمع كادحين وغيرهم. ولقد كان محرك هذه الموجه اليسارية الأول ما تعرض له العمال من ظلم فى مصانع الدول الأوربية ومناجمها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان – قطعا – يتعرض لظلم مثله العاملون والمزارعون تحت نير الإقطاع فى أنحاء المعمورة.

والمظالم حقيقية وعميقة، حيث حاصر الاستبداد ومؤسساته القميئة ملايين الناس: فإما الجوع وإما العمل فى ظروف لا تمت للإنسانية بصلة.

وكان التفكير فى الإصلاح ورفض تلك الأوضاع أمرا فى مكانه دون شك. إلا أن فكر اليسار الشيوعى ذهب بعيدا وبعيدا جدا! وتصور إصلاحا بمعزل عن طبيعة البشر جملة وتفصيلا.

وبنوا معطياتهم على حاجة الجسم البشرى من سعرات حرارية وما يقيه الحر والبرد كالسوائم تماما. كما اعتبروا أن العلم والفكر والفن الأصيل هو ما يخدم الكفاية من هذه الحاجيات ويقمع كل خصلة إنسانية أخرى غير المادة وإنتاجها، والنتيجة فكر ساذج غالٍ مغرور فى آن! إلا أن فشل ذلك الفكر الغالى الساذج لا يعنى أن قضية العدالة الاقتصادية والاجتماعية وهم، لا بل هى حقيقية واقعة وهى محور رئيس فى خضم غياب العدل فى كل مناحى الحياة والتى يرعاها الاستبداد ومؤسساته وفساده وانحرافه فى إدارة المجتمع.

وماذا بعد، تصدرت هذه التيارات الساحة لقرن كامل حساس وثمين! تيار إسلامى بوعظ عام ودون فكر وبرامج ودون مذهب سياسى إصلاحى، وتيار قومى ضل الطريق، إن أخذ الإسلام بجريرة أدعياء وظفوه لمصالحهم، كما اتخذ هذا التيار العنف وحجب الحرية وسيلة لسياساته، فأفسد بدلا من الإصلاح، وتيار ليبرالى متواضع الطموح قليل الإبداع يتصالح مع الواقع المتخلف كما هو مع ما تيسر من التغيير الجزئى. وتيار اليسار الذى

غادر بمفاهيمه ثوابت الأمة فضلا عن الثوابت الإنسانية العامة بذريعة العدالة الاجتماعية! وحيث إن سمات المشـهد كما تقدم لم تحظ المنطقة العربية شـرقا وغربا بتقدم يذكر على جبهـات المعركة مع التخلف جميعا. فالحالة العلمية جوهرا على حالها، والأمية فادحة بالمقاييس الدولية وإدارة المجتمع اسـتبداد وتخبط وفسـاد، والتنميـة الاقتصادية ضعيفة ومشـوهة، والبطالة متفشـية، والدولة القطرية ترتع وتعمق ثقافتها على حساب الوحدة، وقضايا الحرية جميعا شخصية واجتماعية بين متدهورة ومنعدمة. إنه قرن بددناه بامتياز!

(٥٢)

نحو فكر جديد

يبدو المشـهد السياسـي العربي – وقبل الربيع العربي الميمون – أن كل التيارات فيه قد شاخت وفقدت الصلة بآلام الملايين ومعاناتهم وأشواقهم، وعلى سبيل المثال: لو تعقبنا الخارطـة السياسـية إجمالا منذ عـام ١٩٥٠م وحتى عام ٢٠١٠م أى سـتين عاما من عمر الزمن، حيث تسـارع إنتـاج العلم فى العالم، ويقول البعض إن مـا أنتج فيها من معارف يعادل كل ما أنتجته البشرية منذ فجر التاريخ قبل تلك الحقبة، وأثناء تلك الحقبة استقلت الدول العربية جميعا (عدا فلسطين). وأصبحت بلاد العرب يحكمها أبناؤها.

ونحن لا نأمل – بالطبع – شطب التخلف فور الاستقلال وحكم أهل البلد. لكن يحق لنـا أن نتوقع تحسـنا تدريجيا فـى كل مناحى الحياة، وعلى رأس ذلك حرية الإنسـان وكرامته حيث الحرية والكرامة هى الأشد مصابا فى قرون الاستبداد وعهود الاستعمار، لقد أصاب الاستبداد ثم تلاه الاستعمار جوهر الشخص الفرد ومحركه الفكرى الأساس، ألا وهو حريته وكرامته، وأصبح الفرد إنسـانا بالشـكل فقط! إلا إنه فاقد لمحركه السـننى الأول، ولنا فى تاريخ العرب قبل الإسلام عبرة، لقد كانوا أمة أمية وعلى جاهلية، إلا إنهم كانوا أحرارا كراما، وفور أن جاءهم العلم والأمل بالرسالة الخاتمة، العلم بالحق، والأمل بالجنة أو التمكـين– أصبـح كل منهم أمة فى إنجازه وبنوا مجدا وحضارة ودولة مترامية الأطراف فى خمسين عاما.

إلا أن التيارات السياسية العربية بعد الاستقلال كان لها رأى آخر، فمن حكم منها كان لا يألُ جهدا فى تعبيد الناس وإخافتهم والحط من كرامتهم، ومن لم يحكم منهم كان خطابه حديثا مع نفسه بعيدا عن آلام الناس وما يتعرضون له من عنت و قهر سياسى واقتصادى.

ولا غرو، وفاقد الشيء لا يعطيه، وقد بنيت كل من التيارات سالفة الذكر دون إحاطة شاملة بأصل الداء الذى أصاب الأمة لقرون، ثم فعل بقوتها فعلا موهنا تراكميا إلى أن وصلت لحالها الراهن. إذ كل بنى فكره على بعض من أعراض الداء، ورأى ذلك كافيا ليناضل من أجله، ومن ثم أخطأ التشخيص وأخطأ الدواء تاليا.

ونحن لا يسعنا فى هذه الخواطر إلا أن نذكر وفى عجالة ما نراه عناصر التأسيس لفكر سياسى جديد، لعله يوحد معظم الأمة فى مواجهة تنين التخلف العاصف بحياتنا. كما أن وحدة الأمة فى الأسس الفكرية لا يعنى إلغاء التنوع فى الاجتهاد الحتمى والضرورى، بل نتوقع لهذه الأسس أن تكون محل وفاق بين أغلب الفعاليات والجماهير، إلا أن الاختلاف مع ذلك والعمل فى أطر أخرى أمر مشروع أولا، ومطلوب ثانيا لحفظ الحرية والحيوية وسعة النظر والتصويب والتطوير وتلك الأسس نراها كما يلى:

أولا: الحرية

لقد كتبنا تكرارا فى هذه «الخواطر» عن محورية الحرية فى الوجود الإنسانى السوى.

ونذكر بإيجاز: إنها الفطرة الأساس التى وهبها الله ﷻ لآدم عند خلقه واستحق بها أن أسجد الملائكة له (راجع الآيات: البقرة: ٣٠ – ٣٨!) وبُنِىَ عليها خلافته فى الأرض وكُلِّفَ بعبادة الله حرا مختارا (الاختيار بين الإيمان والكفر).

ومن ثم فإن الاجتماع السوى لابد أن يجعل – وعضويا فى بنائه وكل أركانه – الاتساق والتحالف والتعاضد مع هذه الفطرة شغله الشاغل، ويفهم ابتداءً أن فى ذلك الفيصل بين الفلاح والفشل.

وكيف يفوز مجتمع خالف فطرة التأسيس وصادم سنة الخالق سبحانه؟!

والدعوى أن الحرية قد تفضى إلى فساد هو تكرارٌ لتساؤل الملائكة عند الخلق الأول، حيث بين الله ﷻ لهم أن الحرية طريق كشف العلم والإبداع فيه (الأسماء كلها). وكبتها لن يمنع الفساد أولا حيث ذلك من فطر الناس ثم يورث الجمود والركود والجهل ثانيا!

فالخوف من الحرية لا يعتنقه وينشره إلا المستبدون والجهلة وأتباعهم. والقواعد الفقهية الجليلة والمشهورة كسد الذرائع وتجنب الفتن ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح «وكل بدعة ضلالة» توسع فيها قليلو العلم، بل انحرف بها أصحاب الأغراض وجعلوها مشجبا يلجأون إليه لتكميم الأفواه والعقول وفرض الوصاية على خلق الله، ويقع على الراسخين فى العلم جلاء معانى هذه القواعد النبيلة وتحريرها من استغلال الأدعياء لها.

ثانيا: المرجعية الإسلامية

وكما بينا فى أكثر من موضع من هذه الخواطر: أن الإسلام أنشأ أمة العرب إنشاءً جديدا برسالته، حيث وحّدها ووحّد لهجاتها ولغاتها وفكرها وتوجهها، وحررها من الضعف والجاهلية والخرافة، وأعتقها من كل أنواع العبودية لغير الله ﷻ.

كما أمدها بمنظومة قيمية وأخلاقية خالدة: الحرية والعدل والكرامة والمساواة والتراحم والتضامن والأمانة والتواضع والوفاء والصدق والنجدة والجهاد فى الحق.

كما علمها الانتماء الأرحب للإنسانية جمعاء «كلكم لآدم وآدم من تراب». وإن الأخلاق التى أمر بها فضاؤها البشرية قاطبة لا تتبدل ولا تتحول بجنس أو دين أو لون وحتى يرث الله الأرض ومن عليها.

وكان ذلك أساسا لانطلاق حضارة عملاقة حولت أميى جزيرة العرب – الذين لم يكونوا شيئا مذكورا – إلى أساتذة رقى وحق عمروا الأرض وعبدوا خالقها، والحال كذلك فإن علاقة الإسلام بأمة العرب ليست كحال غيرها من الأمم مع ما تدينت به، بل أعمق من عقيدة وأشمل من دين. فالإسلام هو المنشئ المربى المؤدب المهذب المعلم المحضر لهذه الأمة.

فهو منها بمنزلة القلب من الجسم كله، ولا يتصور وجود متماسك لها عقلا وكيانا بدونه، ولذا نرى أن برنامجا لإدارة المجتمع العربى لا يضع الإسلام بقيمه وقطعيّاته دليلا له لن يحقق فلاحا ولا نجاحا!

وبرغم كل ما تقدم – مما نعتقده – فلكل أن يعتقد ما شاء، ولابد للمجتمع أن يحمى حريته بكل الدقة والعناية التى يوليها فى حماية حرية الأفراد والجماعات كلها دون تمييز أو تفريق، كما أن المرجعية الإسلامية لا تعنى الدخول فى تنوع الأقوال والتخريجات، بل تجعل المعروف من الدين بالضرورة هو المرجع وحسب ومن ذلك:

١ – كل ما هو قطعى الدلالة قطعى الثبوت من الوحى قرآنا وسنة لا ينبغى أن يقنن أو يدستر ما يخالفه.

٢ – القيم الإنسانية النبيلة التى جاء بها الإسلام وجعلها سنن الصلاح والفلاح فى الدنيا والآخرة، بل وأجمعت عليها الفطر السوية فى تاريخ البشرية كالحرية والعدل والمساواة والصدق والأمانة والكرامة والتضامن والتكافل والتواضع والتراحم والنجدة ونصرة الحق والجهاد فى سبيله والأمر به، كل هذه القيم ينبغى للدولة أن تجعلها أساس التربية وأساس العلاقة بين سائر الأفراد وسائر المجموعات فى الأمة، وأيضا فى علاقاتها مع الغير.

٣ – الإسلام دعوة عالمية لكل خير ولكل علم نافع أينما وجد ومن أى فم خرج.

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ (الحجرات: ١٣).

ولقد سبق لنا أن بينا فى هذه «الخواطر» انظر الفصل (٣٠) أن هذه الآية دعوة للانفتاح والحوار والتبادل المعرفى والفكرى بين كل بنى البشر، ومن ثم التعاون فى الوصول لحقائق الحيـاة فى العلوم كلها المادى والإنسـانى الاجتماعى. والعـبرة بما يثبت نفعه للناس فى واقع الحياة، والإسـلام يدعو للجدال الحسـن والحوار الحسن والجوار الحسن، كما يدعو للسلام وحرمة الدماء والأعراض والأموال لكل بنى آدم دون تفريق. كما يدعو أساسا لاحترام الإنسان جملة وابتداءً دون النظر لجنسه أو لونه أو دينه حيث كرمه الله جملة قبل الأديان.

٤ – الإسـلام فى حقيقته دين الحرية، إذ حرر البشـر من تيه العقائد والديانات وجعلهم جميعا سـادة أحرارا لا عبودية بينهم ولا تفرقة والتفاضل بصالح الأعمال وحسـب، كمـا منّ الله ﷻ علـى الناس فى محكم التنزيل حتى بحرية الكفر به ﷻ «فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ». ومن ثم اتساقا وتداعيا – حرية التدين ودرجته والتنوع فيه وكيفيته.

والمجتمع السـوى الكيس لا يرضى أن تفرض أنماط العبادات والطاعة لله ﷻ بالسـلطة العامة، بل بالدعوة والموعظة الحسنة. والنتيجة المتوخاة – من ذلك – مجتمعا حرا عزيزا صادقا صريحا مبرأ من الرياء والنفاق والكذب.

٥ – كمـا يقـع على عاتق العلماء تجديد الدين وتنقية التدين ومعانيه وما شـابه من تقاليد الناس وتصوراتهم فى عصور الانحطاط والتخلف. فمثلا:

(أ) الموقف من المرأة: ينبغى للمجتمع عامة ومجتمع الرجال خاصة أن لا ينشر مطلوبا فى حقها غير ما ثبت قطعيا فى محكم التنزيل، وأما تحوطات بعض الفقهاء وآرائهم عبر العصور فتبقى أقوال رجال لا تلزم الناس. وقد جنى بعضها أضعاف ما نفع وشاهدنا على ذلك حال المرأة العربية فى أوائل القرن العشرين حيث كانت خالية من كل ما يبنى العقل ويعـز النفس... وترزح فى أميـة وجهل، وتقلص حالها أن أصبحت محض خادمة للطبخ والإنجـاب ثم الثرثرة فيما لا ينفع. وحدث ولا حرج عما أصاب أجيالنا فى تربيتهم الأولى من جراء جهل المرأة ودنو حالها.

(ب) الإسلام دين العقل والعلم والأخذ بالأسباب، ومن ثم ينبغي لفقهائنا عند تعرضهم للشأن العام وكل شأن أن يكونوا شيوخا في العقلانية والعلم والأسباب والأرقام، وأن لا يقتصر دورهم على تحريض الشباب وغيرهم بنصوص الوعد والوعيد.

إذ قد يدعو الواعظ للهدوء – لقلة علمه بالواقع – والأمر يحتاج لغير ذلك، وقد يدعو للانتفاض والحال يستدعي التريث والإعداد، وفي الحالين يغيب الوعي الصحيح ويحسب هذا وذاك على الدين والتدين.

كما أن الكلام المرسل عن قدرة الله المطلقة في نصر عباده والتمكين لهم وفضيلة التوكل على الله والتي هي أصلا من أعمال القلوب، ودون التركيز الكافي على أولوية الأخذ بالأسباب، والتي هي من أعمال الجوارح، وأن ذلك شرط للتمكين والنصر وكذا شرط لصحة التوكل، لا يعدو أن يكون ذلك دعوة – من طرف خفي – للتواكل وإهمال العلم والأسباب معا، ولقد أصيبت الأمة ومازالت من هذا الخلط.

لقد كان دور الوعظ المرسل إيجابيا في الحالات التي كان الأمر فصلا لا لبس فيه على أحد، ودفاعا عن المال والنفس والعرض في مواجهة الغزو الخارجي مثلا، ولكن فوران كان الأمر يحتاج إلى الموازنة والتدبر ومعايشة الواقع والعلم به واستلهام روح الإسلام في دعوته التحررية الشاملة – كان الوعظ يرسب في الامتحان عموما في أغلب الأحيان!

لقد مرت قرون التخلف والاستبداد ولم نجد انتفاضا منظما للفقهاء والعلماء خلا حالات فردية، بل كان جمهورهم الأشد حرصا على استقرار الأوضاع الظالمة خشية الفتنة! ولم يلحظوا أن الأمة بأسرها كانت غارقة في مستنقع الفتنة الحقيقية بتلك الأوضاع؛ ورزحت الملايين تحت نير الإقطاع والاستبداد والاستعباد وتفرعن كثير من الأمراء ولم نرَ من أهل الوعظ ما يتناسب مع حجم تلك النوازل أو بعضها.

ونحن نرى لزاما – والحال كذلك – أن يُجَدد الوعظ بما يرفع من شأنه ويجعله وظروف الناس وآلامهم وآمالهم المعاشة صنوين. كما يجعله خير ترجمان لروح الإسلام في الحرية والكرامة والعدالة ونبذ الظلم والاستبداد.

(جـ) التاريخ السياسي لمجتمعات المسلمين يغلب عليه الانحراف عن جادة الإسلام! إذ شابه أن خطفه المستبدون وأتباعهم.

ولابد أن نأخذ العبرة مما أحدثه ذلك لنا من فواجع، وليس من الحكمة أن نقرأ فضائل ذلك التاريخ وحسب، بل لابد من هذا وذاك وحتى نؤسس لوعي نظيف حصيف لبناء المستقبل.

وتجاهل الحديث عن مثالب الماضى وعدم تحميل المثالب لمقترفيها لا يلغى التاريخ ولا يمنع الناس من مطالعته، كما يشمت فينا مزيدا من الناس حيث لم نع ولم نتعلم بعد!

كما أننا بين خيارين: أولهما: أن نترك الأمر للغفلة الراهنة ونقول فىَ كل مناسبة إننا كنا نحكم بالإسلام بشكل عام، ومن ثم نتهم الإسلام – شئنا أم أبينا – بأنه كان سبب تخلفنا وجمودنا وذهاب حضارتنا.

وتلك النتيجة الباطلة هى ما وصل إليه معظم المستشرقين وأذنابهم فى الداخل.

وثانيهما: أن نحيل اقترافات المستبدين والمسيئين عبر التاريخ إلى فاعليها وذلك هو العدل، ونبرئ الإسلام من جريمة التخلف التى حاقت بنا وهو الحق.

ولن تجد الأمة استقرارا ثقافيا أو عقليا أو نفسيا ولن تنصف دينها وتبرئ ذمتها أمام الله ﷻ إلا بالمراجعة الرصينة لفشلنا السياسى، وتخبطنا عبر التاريخ فى إدارة مجتمعاتنا والذى أورثنا ما نحن فيه اليوم. وسيبقى السؤال العتيد: لم تخلفنا بعد ريادة؟! وتقدم غيرنا بعد تخلف؟! سؤال عالق عبر الأجيال إلى أن يحسمه ويجيب عليه أصحاب الشأن وهم نحن! وكل ذلك بمراجعة نقدية شاملة لتاريخنا الإسلامى.

وتلك المراجعة تمثل لأجيالنا والعالم أجمع مذكرة توضيحية شاملة عما جرى وما كان ينبغى أن يكون، ولكى ننصف أنفسنا وننصف الإسلام من أنفسنا وأسلافنا.

وما ذكرناه سابقا فيما يحتاج إلى تجديد ليس إلا أمثلة قليلة فقط وغير ذلك كثير.

ثالثا: الشورى والمؤسسات الديمقراطية:

لقد نوهنا فى هذه «الخواطر» مرارا بمحورية الشورى والمؤسسات الديمقراطية، حيث هذه وتلك هى ذراعى السلطات العامة فى بناء الحرية وتنميتها وحمايتها.

والأمر بالشورى ورد فى موضعين ﴿ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ ﴾ آل عمران ١٥٩.

وقال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ الشورى ٣٨.

الآية الكريمة الأولى موجهة إلى الرسول الكريم ﷺ وإلى كل ولى أمر من بعده، وتأويلها محل خلاف: هل تأمر بمحض المشاورة ثم يقرر ولى الأمر ما شاء أم المشاورة وما يتبعها من المشاركة فى القرار؟ والسيرة النبوية المبينة كانت مع التفسير الثانى: أى الالتزام بقول جمهور الحكماء وحتى فى حق الرسول المعصوم ﷺ فكيف الحال فى حق من جاء بعده من الولاة؟!

وأما الآية الثانية فهى خطاب لمتساوين أن يفصلوا فى أمرهم المشترك بالشورى بينهم وهى خطاب بالأمر واضح صالح قطعى فى نظرنا – دون خلاف– لما بعد النبوة وقد أصبح الناس متساوين فى ملكاتهم وحقوقهم وكلهم دون وحى حكاما ومحكومين،ولقد قال من تولى بعد الرسول ﷺ مباشرة صاحبه الأقرب أبو بكر ﷺ: «وليت عليكم ولست بخيركم» فكيف يبت فى الأمر – والحال كذلك – إن لم يكن الأخذ بقول أكثر الناس؟!

والشورى مبدأ عام يأمر بتبادل الآراء والاجتهادات والمعارف والرؤى بين الناس فى كل شؤونهم، ومن أجلها إلى أدقها، إذ إن المجد العلمى المعرفى للإنسان لم ولن يبنيه شخص أو مجموعة من الأشخاص، بل تلاقح للأفكار فى الأمكنة كلها، وفى عملية تراكمية عابرة للجغرافيا والتاريخ إلى ما شاء الله.

وكلما اعتمدت العملية العقلية هذا المبدأ اللُّدنى وأجادت فى اتباعه وأحسنت فى وسائله كانت أقرب إلى الحكمة وأدنى إلى الصواب، والإسلام – كما بينا فى أكثر من موضع – لا يُفَصِّلُ شأنا للزمان والمكان سلطانٌ فى تكوينه. بل يترك ذلك لاجتهاد المكلفين أن يعمروا الأرض بتفصيل ذلك الشأن وبما يصلح لزمانهم، ولقد تراكم من خبرات البشر أن أبدعوا هياكل لإنفاذ الشورى فى إدارة المجتمعات وجربت تلك الهياكل لقرون وثبت جدواها وفضلها على غيرها. وتلك هى مقاييس الصواب فى العلوم السياسية والاجتماعية – أفكار تجرب وتثبت جدواها لمدة كبيرة من الزمن – وصواب تلك العلوم نسبى غير مطلق وقابل للتصويب والتحسين بالتعديل والإضافة والحذف مع تراكم خبرات جديدة.

ومن ثم أصبحت تلك الهياكل والتنظيمات الإدارية من العلم السياسى الاجتماعى المعتمد – آخذين فى الاعتبار نسبيته – والذى ينبغى للكيس الأخذ به كما يأخذ بالعلوم الأخرى فى إدارة الحياة.

وتلك الهياكل هى المؤسسات الديمقراطية وسواء الدستورية أو النيابية أو الرقابية، وكل ما ينظم الحياة السياسية الاجتماعية العامة، ولكل مجتمع أن يملأها بالقيم التى يؤمن بها. ثم آخذين فى الاعتبار تخلفنا عن الركب فى كل مناحى الحياة وعلى رأسها التخلف فى الهياكل السياسية. وحتى لا نفقد مزيدا من الوقت – وقد خسرت الأمة قرونا عبر الأجيال– نرى أن نأخذ بالهياكل الديمقراطية التى استقر نفعها وجدواها لدى الأمم الأخرى.

ولم لا وقد دون أسلافنا الدواوين فى أوج مجدهم وثقتهم بأنفسهم، كما أننا أولى الأمم بطرح العصبيات جانبا، وأيا كانت: عملية أو فكرية، ونحن نؤمن بالأصل الواحد والرب الواحد للناس جميعا، والعلم والحق يعلو ولا يعلى عليه، ولقد ورد فى الأثر «لا يُعْرَفُ الحق بقامات الرجال، اعرف الحق تعرف أهله». وتلك الهياكل والتنظيمات ليست نهاية المطاف وليست آخر الدنيا بل نضعها لظروفنا ونحيطها بقيمنا ونطور ونحسن فيها بخبراتنا، ولعلنا نصل بها إلى نموذج أرفع ومثل أعلى تقتبسه الأمم منا فى قادم الأيام.

رابعا: العدالة الاجتماعية

لقد بينا فى الفصل (٤٥) الحقانية والأهمية البالغة لإقامة عدالة اجتماعية فى مجتمع حر، وهى تختص بالتوزيع العادل للثروة والمال والرعاية بين أفراد المجتمع.

ولابد لأى مجتمع يبتغى النهوض الحق أن يلى هذا الباب العناية الفائقة لما له من أثر بالغ فى سلام المجتمع وتنميته ورقيه، وقبل ذلك وبعده رضا الله عنه، وأود أن أوجز ملاحظات فى هذا الشأن كما يلى:

١ – الزكاة صدقة لمنفقها يُؤْجَرُ عليها، إلا إنها حق عليه وحق لمستحقيها ولابد من إنشاء المؤسسات اللائقة بها، لتجبى بدقة وتنفق بعدل.

٢ – فى أموال الموسرين حق فوق الزكاة لتحقيق التوازن والتكافل الاجتماعى.

قال ﷺ «مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

ولابد من ترجمة ذلك فى مؤسسات تنموية فى المجتمع تسهر على التدريب والتمهين والتشغيل كى يحصل كل على ما يسع حاجياته بعمله أولا، وإن كان هناك عجز ولابد فمن تلك المؤسسات وحتى تنتفى الحاجة لذلك.

٣ – السلطة العامة هى المكلفة بإنشاء المؤسسات اللازمة لحفظ التوازن والتكافل الاجتماعى، ومن مواردها الزكاة والجبايات الأخرى ودون أى علاقة بين المستحقين والمجبى منهم.

٤ – التكافل الاجتماعى: فضلا عن أنه فريضة دينية وواجب أخلاقى، وذلك لحفظ تماسك المجتمع وسلامه ونموه هو فى الوقت ذاته ضامن ومعضد وحارس لمحور «الحرية» التى هى عماد الوجود الإنسانى كله.

وكيف يكون الإنسان حرا إذا بقى عبدا لحاجاته الأولية فى المأكل والملبس والمسكن؟ ولقد تعوذ رسول الله من الفقر إذ قال : «اللهم إنى أعوذ بك من الفقر والقلة والذلة» (أبو داود ١٥٤٤).

وهل لدى الفقير المشغول بحاله وقتٌ فضلا عن ذهن صافى كى يمارس حريته ويساهم فى رقى أمته؟ فالتكافل الكريم يجعل الأمة تجنى ثمار تنمية بشرية لقطاع أوسع من أفرادها، ومنهم النبهاء بل والعلماء ومن فى وسعهم أن يصبحوا روادا يصنعون التاريخ.

وتجارب الأمم فى هذا شاهد على ذلك، وكم من فقير مدقع وجد من أخذ بيده ورعاه فأصبح فذا ومَعْلما من معالم أمته ونهضتها.

خامسا: التنمية الأخلاقية والفكرية والعلمية والتقنية

بناء مجتمع حر هو غاية التقدم وهو وسيلته فى آن واحد! إذ إن الحرية ليست مجرد كلمة أو شعار يقال، بل عقول تبنى بالفهم الصحيح ونفوس تعمر بالإدراك السليم، ولن يكون هناك حرية حقة إلا بمقدار ما يكون عند الناس من وعى علمى وفكرى ومتانة أخلاقية: فكلا من الحرية والأخلاق والعلم والفكر رباعى متلازم، لا حياة لأحدهما دون الآخر.

وهذا الرباعى مجتمعا هو محرك الإرادة الإنسانية الواعية الرشيدة، وعليه ينبغى لإدارة المجتمع أن تعى ذلك جيدا، وتجعل من التنمية العلمية والفكرية والأخلاقية المحور الرئيسى فى التربية.

والمعلوم أن التربية ذات شقين متلازمين: أولهما: المعرفة. وثانيهما: العمل بالمعروف. ولا خير فى معرفة لا يليها عمل بها. وأشد ما «يحفز» الناس على العمل هو القدوة الحسنة من وجهائهم وعليه ينبغى أن يكون العلماء والأمراء والموجهون فى طليعة العاملين بالصدق والتواضع والعفاف والقصد والتقشف والرحمة والنجدة والحرص على المصلحة العامة والمنظومة القيمية والأخلاقية التى يأمر بها الإسلام كمرجعية لما ندعو إليه لا يضاهيها شىء فى شمولها وكمالها وثباتها، فهى لا تتقلب بتقلب القلوب. ولا تتغير بتغير الأزمنة والظروف. كما أنها فى حق الجميع سواء: من أحب أو كره أو صادق أو عادى أو قبل أو اعترض.

قال تعالى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ المائدة ٨.

وقال ﷺ : «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» (البخارى فى الأدب المفرد ٢٨٠) وتلك لعمرى أعظم نعمة أنعمها الله على بنى الإنسان بعد نعمة التوحيد، أن جعل لأنفسهم قرارا واستقرارا بأخلاق راسخة ثابتة ربطت جلال الحى القيوم بأهل الأرض وفى كل الظروف والأزمان والأحوال وتلك الأخلاق القارة الثابتة هى رشاد الحرية واستقامتها، وتصحيح مسارها إلى الحق والعدل.

كمـا أن الفكر هو مجال الحرية الإنسـانية فى الإبـداع العقلى، حيث تجتهد العقول فيه، وهو علم خداج لم يستوِ بعد وفيه النظر والجدل والأخذ والعطاء وكلما أُشبِعَ المجتمع وأفـراده فكرا، كان ذلك مدخلا لمسـاهمتهم فى بناء العلم والإبـداع ومن ثم إنتاج الإعمار والحضارة.

وأما العلم المسـتقر فالإبداع العقلى فيه محدود، إلا إنه ضرورى لبناء فكر جديد ثم علم مضـاف، وكـذا تنفيذ ما ينفع الناس منه بالتقنيات الجديـدة، وننوه هنا – تذكيرا – أن العناية بالفكر فريضة إسلامية أنتجت من دعوة الوحى المتواترة للتّفكر والتدبر وإعمال العقل وطلب العلم والعمل به.

وندأونا لكل المختصين ومنهم أهل العلوم الشرعية بالذات ألا تقتصر عنايتهم بما يخص مهنهم وحسـب، بل عليهم أن يجولوا فى فكر عصرهم ومحاوره الرئيسـية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

ولا يحسـبن أهل الاختصاص الشـرعى أن ما لديهم فقط هو العلوم الإسلامية. بل كل العلوم والمعارف جميعا إسلامية «الأسماء كلها».

قال تعالى ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾ ﴾ آل عمران ١٩٠، ١٩١.

والمجتمع السـوى هو الذى يحيط بالمعلوم منها، ويسـتصحب ذلك كله فى مسـيرته وحركته نحو المسـتقبل، كما أن أفدح ما أصاب المجتمع جراء الاسـتبداد ومؤسسـته هو ضعـف الأمة فى الأخلاق والأفـكار والعلم والتقنية، وقد يقول قائـل: نوافق على الثلاثة الأخيرة وأما الأخلاق فلا! إذ بقيت أمتنا برغم ما أصابها على حال مقبول فيها.

ونـرى أن الحقيقة غير ذلك؛ إذ إن كان تعريف الأخلاق عند بعضهم هو حجاب المرأة والتضييـق عليهـا والغيرة على عرضهـا فقولهم يحتمل الصواب. وأمـا إن فهمنا الأخلاق علـى حقيقتهـا وشمولها من أمانة وصدق وعدل وتسـامح وحلم وإيثار ونجدة وحرص على المصلحـة العامـة ووفاء بالعهود والوعود والعقود وغير ذلـك من مكارمها، فالأمر يختلف، وللباحث الأريب أن يدقق حال الاجتماع العربى خلال القرن التاسـع عشر، حيث كانت البلاد العربية تحكم بشعار الإسلام ولكن تحت الاستبداد، وإن شاء فلتشمل دراسته القرن

العشرين! وسوف يرى عجبا فى أخلاق الناس ومعاملاتهم وتصوراتهم لدورهم فى الحياة، ونحذر هنا أن ينزلق الباحث إلى المقارنة مع أحوال شعوب أخرى شرقا وغربا، ثم يقول: حالنا لم يكن أسوأ منها. والحق أن مقياسنا ليس حال الشعوب الأخرى بل ما يأمر به الإسلام، والقدر الذى وصلنا إليه قربا وبعدا من مثله.

ونستعرض فيما يلى وبإيجاز كلا من المحاور السالفة الذكر:

١ – الأخلاق: نذكرُ هنا بتساؤل الملائكة عن حرية آدم وإمكان الفساد وسفك الدماء، وهو تساؤل حق أقرهم الله ﷻ عليه، إلا إنه سبحانه بين ثانويته نسبة للدور العلمى المُكلَّف به آدم «الأسماء كلها» ووعد سبحانه وتعالى بإنزال الهُدى من السماء لعلاج قضية الفساد، فمن اتبع ذلك نجى واستقامت فطرته على العلم والخلافة والإعمار دون الشق السلبى من خلقه. (الآيات: ٣٠ – ٣٨ البقرة)

قال تعالى ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ البقرة ٣٨.

وهذه السننية المحورية التى بينتها رسالة الإسلام بإيجاز بحاجة إلى الشرح والتفصيل والفهم العميق، وليس خواطر المقل مكانا لذلك، إلا أن من حكمها: أن الحرية الإنسانية هى المحرك الأساس لعملية حيازة العلم والإعمار وإنفاذ الاستخلاف والقيام بالتكليف. وما يصونها من التبديد وبعثرة الجهد هو هَدْىُ السماء وما يشمله من أوامر ونواهى ومنظومة الأخلاق التى جاء بها، والحال كذلك فالأخلاق حاضنة الحرية وحاميتها من التبديد والضلال

وتبقى الحرية هى المقياس الأول، فكل ما يحميها ويُرشدها مطلوب الاحتفاء به والعمل على إنجازه وكل ما يثبطها أو يكبتها أو يفسدها مطلوب إزالته. كما نُذَكِّرُ هنا بالجدلية القائمة بين التربية الأخلاقية والتنمية العلمية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فلا ينتظر من الجاهل استجابة ذات بال لوعظ الأخلاق ولا ينتظر ذلك أيضا من الفقير المدقع المظلوم وذلك فى الأعم الأغلب، وأما أفذاذ الناس فلا يقاس عليهم.

ويتضح بهذا أن التنمية الشاملة للمجتمع عقلا وأخلاقا واقتصادا مع عدالة فاشية وقدوة صالحة من حكامه وعلمائه ووجهائه هى المفضية إلى فعالية ونجاعة فى كل تلك العناصر.

كما نفهم – على ضوء ذلك – ما يشعر به الدعاة على المنابر من محدودية الأثر لوعظهم على جمهور الناس، حيث الوعظ يجاهد المعطيات الاجتماعية السلبية فى الثقافة

والاقتصاد ومؤسسة العدل وسلوك النخب وحيدا ودون معين، كما أن الحرية فى كافة تطبيقاتها ولكى تؤتى أكلها بحاجة إلى الأخلاق.

فمثلا الحرية السياسية التى تتطلب أن يدلى الفرد بشهادته (ينتخب!) فى مستويات عدة بحاجة للصدق والتجرد ليشهد بالحق. كما أن تقديم مصالح المجتمع على المصالح الفردية والفئوية يحتاج إلى خلق الإيثار والأمانة وهكذا...

٢ – **الفكر:** وتعريفنا له أنه أفكار فى المعارف والعلوم لم تكتمل ولم تصبح علما بعد، وهى ما زالت محل اجتهاد وجدل وأخذ ورد، وقد تسمى علم مظنون أو علم خداج. ومعرفة هذه الأفكار وما يدور حولها هو أول الطريق للمشاركة فى تطويرها وإنضاجها إلى أن تصبح علما، وبالتالى المشاركة فى إبداع العلم.

والأفكار هى التربة الخصبة للابتكار وإعمال النشاط العقلى الغزير، والجهل بها يعنى القحط فى إبداع المعارف الجديدة والمجتمع السوى الذى يطمح إلى المساهمة فى تقدم البشرية لابد له أن يعتنى بالتعرف على الأفكار فى كل العلوم وأينما وجدت، ويجعلها ميسرة لكل من يطلبها، كما يهيئ للمختصين والباحثين دراستها وإثرائها والتواصل مع أقرانهم فى الداخل والخارج لتبادل الخبرات والجدل حولها.

كما أن ممارسة الحرية السياسية – على سبيل المثال – تستدعى الشهادة للبرامج السياسية المطروحة والمفاضلة بينها. وتلك البرامج أفكار فى معظمها، أى علم خداج ورؤية، ورأى لمجموعة من الناس ليس قطعيا بعد، ولذا نجد فى الحياة السياسية برامج عديدة تدور كلها حول حل مشكلة واحدة، والمفاضلة بينها تحتاج إلى معرفة الأفكار المطروحة واستيعابها، ومن ثم القدرة على نقدها، واختيار أقربها إلى الصواب. ولا يخفى: أنه دون معرفة يكون الاختيار عشوائيا لا معنى له ولا علاقة للحرية الرشيدة به.

٣– **العلم:** والعلم هو معرفة الشىء على حقيقته. وإن عُرفت حقيقة الشىء أصبحت تلك الساحة المعرفية أرضا محررة من المجهول ضرورة للتقدم من بابين:

أولهما: أن العلم المعلوم هو المدخل لإنتاج أفكار جديدة ما تفتأ أن تصبح علما مضافا جديدا بعد الحوار والتجريب.

وثانيهما: أن العلم المعلوم هو وسيلة الإنسان يستصحبه فى حركته ولإنتاج التقنيات المبنية عليه أى التطبيقات النافعة فى حياة الناس. وفى هذا المقام لنا تنويه بديهى إلا إنه

هام لابد منه: قلنا إن حقائق العلم أرض حررها الإنسان – بفضل الله ﷻ – من المجهول، ولابد من احترامها كما هي دون جدال وكذا ترشد الحركة والعمل، ولا يجوز أن تخضع في ذاتها لقول أغلبية أو أقلية أو لحكمة حكيم، بل هي صحيحة في ذاتها، وليست موضوعا للشورى أو الديمقراطية إذ هاتان موضوعهما الفكر.

وعدم علم البعض بحقيقة علمية ما لا يعني – بالطبع – عدم وجودها، فهي حقيقة واقعة علمها من علمها وجهلها من جهلها. وقد قيل: «عدم العِلْم ليس عِلْما بالعدم». وباعثنا على ذلك ما شاهدناه في الحياة من تجاوز لبعض هذه المسلمات، وخاصة من حملة العلم الشرعي، حيث قدسية ذلك العلم في نفوس الناس والمظنة بحامله لدى العوام أنه يعلم ما ظهر وخفي، ومن ثم يقول بالذوق والرأي فيما لا يعلم ويُحسب ذلك في النتيجة على الدين.

لقد كان فقهاء الإسلام في أزمنة الازدهار موسوعي المعرفة، خبراء في اجتماعهم وعصرهم، وأعانهم على ذلك محدودية المعروف من العلوم في تلك العصور، إلا إنه لا حيلة لأحد فرد في هذا الزمان أن يحيط بمعارف العصر وحقائق العلم. وليس أمام الاجتماع السوى كي يعقلن حياته ويضبط ثقافته في مدخلاتها ومخرجاتها ويحميها من العشوائية إلا أن يلجأ إلى المجالس العلمية والمؤسسات المعرفية والتي تضم العلماء في كافة فروع العلم، كي تكون مرجع الأمة في قضاياها المركبة.

٤ – **التقنية:** التقنية هي إنزال العلم لخدمة واقع الناس وذلك بإنتاج السلع والخدمات، وهي الإبداع العملي بعد أن تم الإبداع العقلي بكشف العلم، ولا يخفى حالنا في هذا المضمار على المصلحين والغيورين!

لابد من نشر التربية التقنية في المجتمع، وذلك بتنمية خيال الشباب ومهارات أيديهم وحواسهم لإبداع التقانات. ونقرأ في تاريخ الاكتشافات أن بعضا من أبسط الناس أحرز فتحا تقنيا شكل حياة البشرية. كما أن فردا نابغا واحدا هو أديسون الأمريكي، سجل في حياته أكثر من ألف من براءات الاختراع.

نحن بحاجة إلى إيجاد انقلاب عقلي نفسي لدى الشباب ينحون به غير منحى الحفظ لمعارف الأولين وحسب، بل الدُّربة على التفكر المستقل والخيال الطليق والثقة بالله ثم النفس، والاتعاظ بسير المبدعين والعلماء عبر التاريخ، نريد تحويل البوصلة من العقلية

الإسـنادية إلى العقليـة الإبداعية، ومن عقلية الحفظ إلى عقليـة التدبر والتفكر والنقد، كى نستدرك بعض ما فاتنا فى هذا المضمار الأساس.

سادسا: التنمية الاقتصادية فى إطار من التقشف والوظيفية

ومن أمراض مجتمعنا فقر البنى الاقتصادية فى الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وما لدى بعض أقطار العرب من الثراء ناتج عن كنز النفط والغاز وليس عن عبقرية العمل، وفى زماننا عصر العلم والتقنية لم يعد الثراء مصدره الأسـاس مسـاحة ما يزرع أو كم يجنى من الكنوز بأنواعها، بل كم أنتجت العقول من العلم والإبداع التقنى، وهذه حقيقة لم يعد فيها مراء لكثرة الشواهد عليها.

ومـن ثـم علينا أن نعى ذلك جيـدا، ونعمل على تطوير بل تثوير مؤسسـاتنا التعليمية والبحثية وإنجاز التقدم العلمى والتكنولوجى بكل الوسائل المتاحة بما فيها التبادل المعرفى مع الجميع. وكذا الاقتباس الواعى للتقنيات الموجودة، كما علينا الدراسة الدقيقة لتجارب الشعوب الأخرى فى هذا المضمار، حيث نهضت ووصلت خلال عقود معدودة إلى مستويات لم تخطر على بال. ويقابل إنتاج الثروة حسن الإدارة فى إنفاقها ونذكر بإيجاز مبدئين فى هذا المضمار:

أولهما: التقشـف والقصد فى المعيشـة، والإسـلام يندب ذلك بل يطلبه ويمقت البذخ والترف، ونحن نشـاهد – وحتـى فى أقطارنا التى تعانى الفقـر ونقص الموارد – الترف والقصـور والمركبات الفخمة الفارهة بل القصور الخرافية، والمسـاجد فى زخرف القصور! كمـا نرى على الجانب الآخر البؤس والعوز وبيوت الصفيح والتسـول. فكيف هذا؟! وأين مجتمع «البنيان المرصوص»؟!

وقـد أصبح البلدُ بلادا: بلدا للمترفين وبلـدا للمكدودين وبلدا للمعدمين! كما نرى اليد العامـة وقد أسـرفت فى تنميق أحياء الأثرياء، وجادت عليهـا بأفضل الخدمات، ومعظم البلاد تفتقر لأبسط الوسائل، كما نراها وقد احتفت بما قد يراه السائح والزائر من مطارات وفنادق ومرافق لتباهى بها ولعلها تسـتر العورة، وفى الوقت ذاته تجد الجامعات ومعاهد العلم تفتقر لأمكنة يقف فيها الطلاب لسـماع المحاضرة فضلا عن الجلوس المريح! وحدث ولا حرج عن نقص التجهيزات والمخابر.

ونرى أن هذه السياسـات فى الإنفاق – وببسـاطة – خالية من الرشد والحكمة بل هى العبث بعينه! فهل نتذكر بين حين وآخر أننا أمة تحمل رسـالة إرشـاد وهداية للعالمين؟

ولم هذه الدونية والتقليد للغير واحتقار الذات؟ ألسنا الأولى بإعطاء المثل الرشيد فى الإنفاق العام ونشر ثقافة التواضع والتقشف؟

وثانيهما الوظيفية: والوظيفية نظرية عامة لترشيد التعامل مع قطاعات إنتاج السلع والموجودات الثابتة والخدمات وهى تقول: أن يحدد المرء أولا وظيفة المنتج الأصلية، ثم يصنع المنتج الذى يفى بالوظيفة الأصلية على أحسن ما يكون، ومقياس الجمال هو الوفاء بالوظيفة وفقط، والقبح هو التقصير فى ذلك، وكذا الحشو خارجا عن الوظيفة الأصلية.

فمثلا مأذنة المسجد: كان الأصل فيها إسماع صوت المؤذن لأقصى مساحة ممكنة، وكذا ظهور المسجد بين المبانى المحيطة، ولقد ظهرت مكبرات الصوت ولم يعد ارتفاعها ذا بال فى سماع صوت الأذان، وظهورها يمكن أن يتم بمنشأ معدنى بسيط – يشبه صارى العلم – وفوقه هلال وكفى!

إلا أن الوظيفة الأساس نُسِيَتْ وتم الاحتفاء بشكل المأذنة وعلوها وزخرفها، حتى أصبح ثمنها – فى كثير من الحالات – يضاهى تكاليف المسجد كاملا، وهذا فى تضاد مع نظرية الوظيفية كما أنه فى تضاد مع مبدأ الجمال التى تقول به، والذى يرجع – فى الحقيقة – الجمال إلى مظاهر رشد العقل! كما أن الغلو فى الزخارف داخل وخارج الدور والمساجد والمرافق العامة لا يمت للوظيفة الأصلية بصلة وهى الإيواء: أى الوقاية من الحر والبرد والرياح وعيون الناس، ومن ثم هى محض عبث بالمال والطاقات وليست من الجمال فى شىء، بل هى قسط الشيطان والوثنية فى العمل الإنسانى. قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ ﴾ الإسرا ٢٧.

وما ينطبق على كبير الأشياء ينطبق على صغيرها، وحتى ملعقة الطعام وفرشاة الأسنان، والمستهلك المستنير يفضل سيارة أقل زخرفا على أن يوضع ذلك الجهد الإضافى فيما يجعل تلك المركبة أكثر أمنا وأقل صيانة وأطول عمرا.

لقد أسهبنا فى هذا التفصيل فى مقام لا يناسبه، إلا أن ذلك لاعتقادنا أن الأمر يندر أن تعرض له أحد وقام بتقريبه للناس! وهو يستهلك ربع ثروة البلاد والعباد على أقل تقدير. ونحن بهذا ندعو إلى فكر رائد فى هذا المجال نحن أولى به إن فقهنا وصح منا العزم، لعل ذلك ينقذ الإنسانية مما أصابها من أخطبوط الاستهلاك والإنفاق حتى بات الإفلاس والعوز يتهدد أكبر الاقتصادات وأغناها.

سابعا: الوحدة العربية والتضامن الإسلامى

العرب شعب واحد لآلاف السنين قبل الإسلام، وكان موزعا بين اللهجات والآلهة والدول صغيرة وكبيرة، وقطن ذات المساحة التى تمثل الوطن العربى اليوم أو حولها أى من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى، ولقد بينا ذلك فى الفصل (٧) وتلك هى عروبة ما قبل الإسلام. ثم جاء الإسلام فأنشأ أمة العرب إنشاءً جديدا ووحد لهجاتها فى عربية اليوم، وسار بها تاريخا مشتركا لخمسة عشر قرنا تقاسم فيه أركانها الآمال والآلام والثقافة والأزمات والمسرات.

ثم خرجت أمة العرب من براثن الاستعمار موزعة إلى أقطار عدة كل ذو سيادة! ولقد كان ذلك ما فرضه الاستعمار ابتداءً، وقد خرج الاستعمار، فهل نبقى نحن الحراس على تقسيمه لوطننا؟! والذى قصد به إضعافنا أصلا؟! إن المضحك المبكى أن يخرج الاستعمار بجيوشه وتأخذ جيوش أقاليمنا حماية سياساته فى إضعافنا، وعلى رأس تلك السياسات التجزئة إلى دول لا وزن لأى منها منفردة فى عالم اليوم. فهل لنا أن نعى هذه الحقيقة وهذه المفارقة، وغنى عن الذكر أن زماننا عالم الكيانات الكبيرة والأسواق الفسيحة والحدود المفتوحة. والتنمية العلمية والتقنية المكلفة، حيث لا طاقة لأى قطر من أقطارنا منفردا القيام بأعبائها.

ومن ثم من يعارض أو يتخاذل فى العمل لوحدة أمة العرب يقف حاميا لضعف العرب وتاليا ضعف المسلمين وهوانهم، وسواء أشعر بذلك أم لم يشعر.

كما غنى عن الذكر أن العرب هم مادة الإسلام الأولى، ونزل الوحى بلغتهم والرسول ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم من رجالهم. قال ﷺ : «إذا ذلت العرب ذل الإسلام» (أبو يعلى فى مسنده ١٨٨١) وقال ﷺ : «بغض العرب نفاق» (الطبرانى فى الكبير ١١٣١٢).

وهذا كلام المعصوم مبرأ من التعصب للعرب – حاشا وكلا – بل واقع الإسلام فى النشأة والانتشار. وعلى ضوء ذلك نفهم التركيز الشديد من أعداء الإسلام على ذم العرب والحط من قدرهم عبر التاريخ

وعليه نرى أن وحدة العرب هى أمانة فى عنق كل عربى غيور على عروبته، وفى عنق كل مسلم عربى وغير عربى غيور على إسلامه، وتلك الوحدة ضرورة وجودية للعرب وللمسلمين معا، فهى ضرورة حضارية وثقافية ودينية واقتصادية وسياسية، وخاصة فى

ضوء ما نرى من فشل ذريع للدولة القطرية التى أنشأها الاستعمار. كما نرى فشلا أشد فداحة لدعاوى التنسيق والتعاون بين الدول القطرية.

ولا يخفى على المتابع العادى ما تمر به الدول القطرية فى بلاد العرب من أزمات وجودية على مستوى التنمية والاقتصاد والسياسة والاستقرار والأمن إذ إن معظمها – بل كلها – عاجز عن حماية الحدود، وتبعا لذلك رهنت سياساتها وتوجهاتها لدى الدول القوية طلبا للحماية، وأصبح استقلالها موضع تساؤل

كما أن محدودية الفضاء الحركى فى الدولة القطرية وخفة وزنها فى الاقتصاد والسياسة على المستوى الدولى ونقص مواردها وعدم تكامل تلك الموارد، جعل التنمية ضعيفة سواء البشرية منها أو الاقتصادية. ومن ثم نمت حواضن التوترات الاجتماعية والفئوية بل والطائفية تنافسا على كعكة مادية ومعنوية لا تفى بحاجات الجميع. وعلاج هذه الأزمات جميعا هو الوحدة العربية وليس غيرها، وينبغى لها أن تكون أولوية العرب المطلقة، إذ بها وحدها تحل مشكلة الأمن الخارجى للدولة القطرية، كما تحل مشكلة التكامل الاقتصادى حيث تنوع الأنشطة وثراؤها، كما تحل مشكلة الفضاء الحركى بالسعة، وكذا الوزن الدولى بحضور ضخم ومؤثر فى الساحة الدولية.

ولنضرب بدولة الهند مثلا: فهى دولة من العالم الثالث، وخرجت من استعمار طويل وبها تنوع لغوى دينى لدرجة التشتت، فلغاتها الرسمية اثنى عشر لغة، عدا فوق ألف من اللغات واللهجات الأخرى ومساحتها ٣,٥ مليون كيلو مترا مربعا، وبها من الازدحام والفقر مالا يحصى.

وبرغم ذلك هى دولة واعدة فى التنمية عزيزة فى أمنها، وكل ذلك لأنها دولة واحدة. والوطن العربى بكل معطياته القاعدية أفضل من حال الهند: له من المساحة أربعة أضعافها. إذ تبلغ مساحته حوالى ١٤مليون كيلو مترا مربعا، وموقعه قلب العالم تماما، وثرواته الطبيعية غزيرة وتجانسه اللغوى والثقافى والإثنى والدينى أفضل بكثير، إلا أن وزنه فى حاله المزق الراهن أقل شأنا من الهند.

ومن يجرؤ فى عالم اليوم أن يتجاهل الهند فى السياسة والاقتصاد؟! وأما وطن العرب، مهد الحضارة الإنسانية ومهبط الرسالات السماوية، فينظر الناس له – ويا للأسف – مخزنا للطاقة ومنطقة فراغ أمنى وهشاشة سياسية واجتماعية!

وتواجه الوحدة العربية ثلاثة أسئلة لابد من طرحها بصراحة وبساطة أيضا وهى:

١ – كيف تتحد أقطار العرب مع تنوع الأنظمة بين جمهورية وملكية؟!

٢ – كيف تتحد أقطار العرب وفيها الغنى بثرواته الطبيعية وفيها الفقير؟!

٣ – كيف تحقق الوحدة بين الأقطار وما دور الحكام والشعوب فيها؟

ونبدأ بالسؤال الأول: نرى أن ذلك ليس عقبة، فالدولة الموحدة المرجوة دولة اتحادية فيدرالية (توافقية) ونظام الحكم فى كل إقليم شأن خاص به، ونرى أن يكتب دستور اتحادى جامع، ودستور لكل إقليم، ولا بأس أن تكون سلطة الاتحاد مقصورة على:

(أ) الدفاع والأمن الخارجى.

(ب) السياسة الخارجية.

(جـ) التنمية الاتحادية وتشمل المشاريع الاستراتيجية فى التعليم المميز، ومراكز الأبحاث المتقدمة والتصنيع الثقيل، والمواصلات العابرة للأقاليم والمطارات الدولية والموانئ الرئيسية والثقافة الجامعة.

وأما السؤال الثانى: عن إمكان اتحاد الأغنياء مع الفقراء: لا نرى أن ذلك وضع يدوم بل يتغير مع الأيام، وتجارب التقدم فى العصر الراهن أثبتت أن القوة البشرية المدربة والمبدعة هى أصل الثروة، إلا أن حل ذلك الآن عدلا هو تخصيص نسبة من ميزانية كل إقليم كمساهمة منه فى ميزانية الاتحاد ولتكن مثلا ٢٠ ٪ وتلك تصرف على المهام المنوطة بالاتحاد.

وأما باقى ثروة كل إقليم أى ٨٠ ٪ تبقى ينفقها داخله وخاصة به وبالطريقة التى تراها مؤسساته الدستورية وسلطاته المحلية.

وأما السؤال الثالث: عن دور الحكام والشعوب فى تحقيق الوحدة.

تقر الأقاليم كل على نظامها ملكيا أو أميريا أو جمهوريا، ويستفتى الشعب فى كل إقليم على خيار الوحدة، ورأس السلطة فى الدولة الاتحادية مكون من مجلس ملوك وأمراء ورؤساء الأقاليم، حيث ينتخب رئيسا له من بين أعضائه لمدة عام مثلا وهكذا، والمؤسسات الدستورية والنيابية داخل كل إقليم هى خيار شعب الإقليم وحده، وأما المؤسسات الدستورية الاتحادية فيحددها الشعب العربى فى كل الأقاليم.

وينبغى دراسة التجارب الاتحادية الناجحة فى العالم والاقتباس منها، وعلى سبيل المثال مؤسسات الاتحاد الألمانى والولايات المتحدة وغير ذلك.

ونذكـر هنا أن بعضا من صغار العقول وضعوا وحدة العرب فى مقابل وحدة المسـلمين، وكأن الأمرين متضادان: أحدهما يتحقق على حساب الآخر! عجبا! ونحن نتساءل: كيف لو قام اتحاد بين باكسـتان وأفغانسـتان هل تعارضونه؟! حيث لم يقل بوحدة المسـلمين جميعا، وكيف لو كان بين مالى والنيجر أيضا؟ ما حكمه عندكم؟

إن الأمل فى النخب والواعين من كل التيارات السياسـية أن لا يكونوا خدما لمناورات الحكام المسـتبدين وصراعاتهم العبثية ومن حيث لا يشعرون! إن من يعارض وحدة العرب بحجة الوحدة الإسـلامية فى حقيقة موقفه لا يريد وحدة العرب ولا وحدة المسـلمين، بل الإبقاء على الدولة القطرية!

وحدة العرب هى أصل الوحدة الإسلامية وخطوتها الأولى والضرورية وبدونها، لا وحدة للمسلمين أبدا بل لا عز لهم. وحدة العرب هى التى تفتح الباب أمام تعاون وتآزر، وتضامن بل وتحالف وتوحيد شامل للمسلمين إن تقدمت الشعوب طالبة فى هذا الاتجاه.

ولقـد أفرد د. محمد عمارة (٣٨: ص ١٦٨ – ١٩٢) بابا مفصلا لدوائر الانتماء الفطرية فى الناس جميعا، وذلك بعنوان «الوطنية.. القومية.. الجامعة الإسلامية» وبين مشروعيتها، بل ضرورتها فى حياة المسلمين، ما دامت تشد أزر الإسلام ولا تصادم منطلقاته ومقاصده، والعدل الذى يأمر به.

إن بناء وإنشاء دولة العرب الموحدة كيانا عملاقا سوف يكون قطب جذب ومحور تضامن لكل المسـلمين فى العالم، كما سـوف يغير وجه المنطقة العربية من نزاع وضعف وفشل إلى وحدة وقوة وتقدم على كل الصعد، وسـوف يكـون نقطة تحول فى تاريخ العالم ومن أجل الأحداث وأعظمها لقرون خلت وقرون تأتى.

ثامنا: العلاقات الدولية

المبـدأ فى علاقاتنا الدولية وفى أى علاقـة أن نعرف أولا من نحن: نحن العرب أبناء آدم وحواء لا فضل لنا على غيرنا بالعرق، وكل البشر إخوانٌ لنا فى الإنسانية هذا ابتداءً.

كما أن الجغرافيا تقول: إن وطننا العربى هو قلب العالم وملتقى حضاراته ومواصلاته، كما أن الله ﷻ حبا بلادنا بثروات خاصة والبشرية فى أمس الحاجة لها فى الوقت المنظور، كما أن بلادنا كانت موطن الحضارات الأولى على سـطح الأرض، ومنها انتشـرت المعرفة والحضارة إلى غرب المتوسـط وشماله، وإلى شرق آسيا، كما أن بلادنا كانت مهبط رسالات

السماء المذكورة فى الكتب المقدسة جميعا، كما أن الله ﷻ أكرم بلادنا أن جعلها مهبط الرسالة الخاتمة فرسولها الكريم ﷺ منا نحن العرب ومن بلادنا وأجدادنا، هم من تلقى الرسالة منه ﷺ مباشرة ونشروها فى أنحاء المعمورة.

كما أن حضارتنا الأخيرة التى أنشأها الإسلام كانت سراجا منيرا أضاء للعالم طرق المعرفة واستئناف الحضارة وبالذات القارة الأوربية التى بنت حضارتها على ما وصلها منا.

كما أننا فى القرون المتأخرة أصابنا الركود والتخلف بفعل الاستبداد والاستعمار حيث أورثانا ما نحن فيه اليوم. إذا والحال كذلك: ما سماتنا الأساسية؟! ونوجز القول فيما يلى:

١ – نحن بشر من البشر، وكل الناس من أى جنس أو لون أو دين إخوان لنا.

٢ – نحن أمة رائدة فى الحضارة من أقدم العصور، بل كان لحضارتنا مقام الأستاذية أمام سائر الحضارات.

٣ – نحن أمة حاملة للرسالة الخاتمة التى جاء بها الإسلام، وشرفنا الله بها وكلفنا أتباعها والدعوة لها بالحكمة والموعظة الحسنة.

٤ – نحن أمة تملك وطنا وسطا بموقع متميز حساس، كما أن به من الثروات الطبيعية ما تحتاجه البشرية جمعاء.

٥ – نحن أمة بحاجة وجودية للنهوض والتقدم من جديد، وعلينا أن نلتمس كل السبل للخروج من أخطبوط التخلف الراهن الذى نحن فيه.

ودولتنا الموحدة المأمولة العتيدة ينبغى لها أن تنطلق فى علاقاتها بالآخرين من سمات ذاتها، حيث نوجز عناصر علاقاتها – كما نراها – فيما يلى:

ثامنا:١- السلام

السلام شعار الإسلام. كما أنه شعار دين المسيح عليه السلام، كما أنه مطلب العقول السوية فى كل عصر، ولابد لهذا الشعار الحق أن يترجم فى سياستنا الدولية وينال ما يستحقه من الشرح والبيان فى كل المحافل، ومن عناصر ذلك وتداعياته عدم اللجوء إلى القوة أو الحرب إلا فى حق أبلج وفى الضرورة القصوى، وبعد استنفاذ كل الوسائل والطرق السلمية وبصبر ودون استعداء. وإن كان لابد فبالقدر الأدنى اللازم وفى الموقع المحدد الملتهب مع التزام صارم بما يفرضه الإسلام من أخلاق فى القتال.

وعـبر التاريخ فى ذلك جليلة، لقد كانت أخلاق المسـلمين الأوائل فى القتال دعوة فى ذاتها تمشى على الأرض، وفعلت فى الناس أثرا فاق سطوة القتال والانتصار، وعلى سبيل المثـال: البطل صلاح الدين الأيوبى الذى بهر الغرب والشـرق ومازال، وأصبح مثلا أعلى تتغنى بأخلاقه كتب التاريخ عند الأعداء والأصدقاء على سـواء، لم يفعل شـيئا غير ما أمر به صحيح الإسلام فى الحرب.

وكل مـا فعلـه أنه كان تقيـا – ولا نزكيه على الله – التزم طاعـة الله فى قتاله ليس إلا، كما أنه فهم مقاصد الشـريعة فى السـلم. وأنه هو الأصل الأصيل فى التعامل مع الغير فى كل الأوقات، فأحسـن للأسـرى ويسر الفداء ورحم فقراء العدو وأطفالهم ونساءهم، كما تخلق مع ملوكهم وأرسـل لهم الأطباء، وأفهم الجميع: أن قتالنا ليس مع أشـخاصكم بل مع إصراركم على غزو بلادنا.

لم يؤجج عداوة ولا استعدى أحدا ولا عمل بالحقد والثأر بل أظلَّ بأخلاقه الإسلامية النبيلة الجميع متمثلا قول الله ﷻ ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ فصلت: ٣٤.

لقـد عامـل أعداءه وكأنهم مرضى عقـول ونفوس بحاجة إلى عـلاج، وهم كذلك حقا! فمتجشم الباطل المقاتل من أجله فريسة لأخطر الأمراض، ألا وهو الضلال.

لقـد هزم ذلك البطـل أعداءه بالأخلاق أبلغ من هزيمة الجيوش، وكان ذلك ما أسـس لفشلهم ثم زوال عدوانهم بعد قرن من موته.

فأيـن هـذا المثل الربانى من سـلوك بعض المعاصرين فى ضرب العشـواء وقتل الرهائن الأبرياء دون تمييز؟! والمصيبة تحت شـعار الإسـلام وهو من ذلك براء، لقد عادت الإسلامَ بهذا الصنيع المتوحش أبسطُ ربات البيوت فى أقصى الأرض.

أليس هذا ظلام فى ظلام، وفتنة فى فتنة، وتشويه للإسلام ومعتنقيه بأزهد الأثمان؟!

وعود لموضوعنا: وانطلاقا من مبدأ السـلام نـرى أن تعقد دولة الوحدة ابتداءً معاهدات عـدم اعتداء مع كل جيرانها بحرا وبرا دون اسـتثناء (يسـتثنى من ذلـك كيان الصهاينة المغتصب فى فلسـطين) كما تطلب دولة الوحدة الصداقة والتعاون مع كل الدول والكيانات فى العالم دون استثناء، وتبادر هى فى ذلك وتجعله من أهدافها والبوصلة التى تعمل على هداها، بغض النظر عن الفوائد المادية والعلائق التجارية، بل تجعل الصداقة والتعاون قيمة تطلب لذاتها، صاحبها المصالح والاقتصاد أم لا.

كما على دولة الوحدة أن تنشر ثقافة السلام الأصل فى الداخل والخارج، وتجعل ذلك على برنامجها التربوى والدبلوماسى بندا رئيسا محوريا.

ثامنا: ٢ - الانفتاح

الإسلام دعوة حق كُلِّفَ بنشرها من عرفها، وأجدر الناس بذلك هم أخلاف رواد الدعوة الأوائل أى العرب، ولا يكون ذلك حقا إلا بالانفتاح على ثقافات العصر ومفاهيم الغير دون حدود وتبادل ذلك مع شعوب الأرض جميعا.

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ الحجرات ١٣.

والحال كذلك ينبغى لنا أن نكون أشد الناس حرصا على الانفتاح على كل ثقافات الأرض وخبرات الغير مستحضرين العوامل التالية:

(أ) إننا أمة دعوة وحاملة رسالة لابد من بلاغها.

(ب) فرطنا لقرون فى متابعة العلم والمعرفة والتقنية، ونحن بحاجة ماسة لخبرات الشعوب الأخرى، نقتبس منها ونصحح أوضاعنا فى هذا المجال.

(جـ) التواصل والحوار طريق لقرب العقول والنفوس، وإزالة الأوهام والمخاوف، وجلاء الحقائق والتعليم والتعلم، وإقامة الصداقات على تعارف حق وأخذ وعطاء، ومن ثم ترسيخ سياسة السلام سالفة الذكر. ونرى أن يكون كل ذلك بطريق منهجى يشمل كل المستويات والقطاعات. ونخص بالذكر فى هذا معاهد العلم والجامعات الرائدة لدينا ولدى الآخر، وذلك بالتعاون فى برامج وأبحاث مشتركة سواء فى علوم المادة أو المجتمع.

(د) كما أن فى ذلك إحياء لمعنى الأخوة الإنسانية العامة، حيث إننا جميعا أبناءُ لقبيلة آدم ﷺ. فنحقق بذلك هدى القرآن الذى يشير لهذه العلاقة بالتواتر، ونفتح – أيضا – القلوب والعقول لاستقبال كل ما صح من المفاهيم والعلوم ودون خوف أو تحاذر أو توجس أو أوهام، وكذا التعاون فى الخير وكشف المجهول وتبادل المنافع.

(هـ) أسلافنا هم من عقد حلف الفضول، والذى أثنى عليه نبينا رسول الرحمة، هذا المنهاج فى التعاون على ترسيخ المشترك الإنسانى فى العدل والإنصاف ومقاومة الظلم والفساد حرى بنا أن نوليه ما هو جدير به من عناية وحدب ومتابعة.

(و) كما أن التعاون والحوار مع منظمات الأمم المتحدة وإثراءها وتقديم السياسات والبرامج المقترحة لها هو جزء من هذا التفاعل والانفتاح على العالم، ولا ينبغى أن نجعل

ما يكتنف هذه المنظمة فى بعض سياساتها حائلا دون الحوار والتناصح والإثراء، ولابد أن ندرك أن فيها شعوب العالم قاطبة، بما يعنيه ذلك من تنوع وخلافات وأطماع.

ثامنا: ٣ - سياسة الحق لا سياسة المصالح

يتردد فى عالم اليوم ما يُدعى سياسة المصالح «أى من كان لى مصلحة معه فأنا بجانبه ظالما أو مظلوما» وهذا لعمرى عين الفساد فى السياسة والأخلاق! نحن أولى الناس بتصحيح ذلك المسار الوبائى، ولنبدأ بأنفسنا: أن نجعل وقوفنا مع الحق والعدل أينما كان، ولا نربط ذلك بمصالحنا الاقتصادية وغيرها، وعلينا أن نشرح ونبين سياستنا هذه لشعوب العالم أجمع دون استعداء أو استعلاء أو توتير. والبيان أننا مع الحفاظ على أصدقائنا ومصالحنا الاقتصادية وروابطنا الثقافية والودية مع الجميع، إلا أننا مع ذلك كله: فى قولنا مع الحق والعدل، وهذا ما يأمرنا به ديننا، ونرجو المعذرة من الجميع على ذلك الموقف المبدئى من أحداث العالم ومشاكله.

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ المائدة ٨.

ولابد أن نبين بوضوح أن وقوفنا مع الحق لا يعنى العداء لأحد أو الزهد فى صداقته، بل إعلاء صوت الحق والعدل وإسماعه للجميع، لابد للأمة الشاهدة الوسط أن تقدم المبادئ الخالدة على المصالح الزائلة، وتقدم النموذج الأخلاقى الرفيع لأمم الأرض - برغم تخلفها وضعفها الراهن - وأن يكون لها الريادة فى تصحيح الأخلاق والمعاملات بين الدول والشعوب، وألا تجعل الحق والعدل يتيمين يتسولان النصرة على موائد الصفقات الاقتصادية وشهوات العلو بغير حق.

ثامنا: ٤ - الإغاثة والتنمية

الأمر بالصدقة وإغاثة الملهوف ومساعدة المحتاج من متواتر هدى الإسلام، كما أن ذلك من مكارم الأخلاق المجمع عليها بين الناس جميعا (المشترك الإنسانى). ومن ثم ينبغى للأمة حاملة رسالة الرحمة أن تكون الرائدة والسباقة إلى ذلك ما استطاعت إليه سبيلا، فإن عز إيصال رحمة الدعوة فى العقيدة فليكن على مستوى الإغاثة والتنمية، وكم من شعوب الأرض عطشى لذلك، وقليل منه يصنع الكثير، وكل ينفع عند الله، خير وبركة فى الدنيا والآخرة، نفع عند الناس أم لم ينفع.

نحن أمـة الصلة الوجودية بين الدنيا والآخرة، وكلاهما دارا الوجود الإنسـانى اللتان لا تنفصمان، فحرى أن نعمل فى هذه الدنيا مستحضرين هذه العقيدة الحقيقة، وأن لا تغيب عنا بغفلة أو هوى.

تاسعا: فلسطين

١ - الحق التاريخى

المعروف من تاريخ فلسطين القديم أنها كانت جزءا من الفضاء العربى الذى شمل جزيرة العرب وبلاد ما بين الرافدين وسـوريا الطبيعية ومصر وشمال إفريقيا، وذلك منذ خمسـة آلاف سـنة قبل الميلاد، وقامت فى تلك الجغرافيا حضارات وعاشـت شـعوب وازدهرت ممالـك بتسـميات منوعة، إلا إنها انتمـت جميعا إلى أصل حضارى وفضـاء ثقافى واحد هو الأصل العربى ومن تلك الشـعوب السـومرية والأكادية والبابلية والآشـورية والكنعانية والفينيقية والكلدانية والآرامية والحثية والعمونية والعمورية والمصرية.

ولقد حاول الكثير من مؤرخى الغرب – لأسباب عنصرية – تجنب تسمية ذلك الفضاء عربيا، بل أطلقوا عليه تسمية «ساميا» وكان أول من أطلق هذه التسمية هو المستشرق الألمانى شلوسـل عام ١٧٨١م (١: ص ١٢، ١٣) برغم ما تنم عنه السمات اللغوية والآثار المكتشفة الحضارية من وحدة وتجانس بين كامل المنطقة.

ولقد تعززت عروبة ذاك الفضاء فى التاريخ باكتشافات أثرية خلال القرنين التاسع عشر والعشـرين، بل بينت تلك الاكتشـافات بجلاء: أسـتاذية حضارة العرب فى ذلك الفضاء المذكـور على حضـارة اليونان والرومان لاحقا، وأن ذلك الفضـاء العربى أعرق من حضارة اليونـان بثلاثـة آلاف عام على الأقـل، وهو معلمها الأول، ومنه أخـذت وبنت ثم نقلت الحضـارة إلى سـائر بلاد أوربا، انظر الفصل (٧) من هـذا الكتاب وكذا المرجع (٥) حيث ناقـش الكاتب من ص ٢٧ – ص ٧١ عروبة الكنعانيـين والآراميين بالتفصيل، ولا يخفى على القارئ ما فى وصف الفضاء العربى القديم بأنه «سـاميا» من تهافت وغموض وهروب متعمد إلى التعمية، إذ إن سـام المنسـوب إليه هو ابن سيدنا نوح عليه السلام، وليس لدينا من خبر نوح ﷺ وأبنائه إلا ما ذكر فى القرآن وتوراة اليوم، ويرجح أن وجود نوح وذريته كان قبل التاريخ البشـرى المدون بعشرات الآلاف من السنين، إذا لم وكيف تسمى شعوب هذه المنطقة بالذات أنها من نسل سام بن نوح؟ والمضحك أن توراة اليوم تقرر أن الكنعانيين

بالذات سكان فلسطين القدامى من نسل كنعان بن حام بن نوح وليس سام! وحتى لا يكونوا مع اليهود من نسل ذات الرجل.

كما تقرر أن الله لعن كنعان وذريته! هكذا! انظر الكتاب المقدس مرجع (٣٤) سفر التكوين الإصحاح ٩، ١٠ – ص١٠ – ص ١١ – ص ١٢. حيث تفوح رائحة العنصرية والتحريف. فما رأى المستشرق شلوسل ومن مازال يكرر مقولته عديمة المعنى التى قصد منها التعمية ليس إلا! تلك المقولة التى تحمل القارئ إلى المجهول دون أية حجة منطقية أو قرينة علمية.

وكان الأولى بمن يؤرخ أن يدقق آثار الشعوب ولغاتها وسماتها وعاداتها وجغرافيتها وطرائق معاشها فى تاريخها، ثم يقول فى شأن أصولها وانتمائها، وإن لم يتيسر ذلك فليقل «لا أدرى» العبارة حلالة المشاكل للمخلصين. كما أن تهافت ما كتب فى توراة اليوم أشد وأفدح ولا غرو، فقد ألف ذلك الكتاب أحبار اليهود وعلى رأسهم عزرا فى السبى البابلى (٣٥–ص٢٩) أى بعد وفاة موسى ﷺ بأكثر من ستة قرون، وبعد أن جرت المعمعات والحروب والصراعات بين الكنعانيين أصحاب البلاد واليهود الوافدين إليها من مصر بأكثر من مائتى عام، فمثلا: ورد فى التوراة «واصطف الفلسطينيون قبالة بنى إسرائيل، وحميت الحرب فانهزم بنو إسرائيل من وجه الفلسطينيين، وسقط منهم فى ساحة القتال نحو أربعة آلاف رجل» (صوميل الأول: ٤ – ٢) المرجع (٣٤ ص ٣٣٥).

وكذلك ورد أيضا: «ونزل الفلسطينيون إلى المعركة فانهزم بنو إسرائيل وهرب كل واحد منهم إلى خيمته، وكانت الضربة عظيمة جدا، فسقط منهم ثلاثون ألف رجل، واستولى الفلسطينيون على تابوت العهد وقتل ابنا عالى حفنى وفنحاس» (صوميل الأول: ٤: ١٠، ١١) المرجع (٣٤ – ص ٣٣٥).

وكان لابد بعد ذلك التاريخ الدامى بين الطرفين أن يرى عزرا وفريقه العنصرى طرد كنعان وذريته من رحمة الله، وجعله عبدا لذرية عمه سام بنص التوراة (٣٤ – ص١١) سفر التكوين ٩: ٢٤ – ٢٨.

وما يهمنا فى هذا العرض أن المحققين المنصفين وبعد الاكتشافات الأثرية والمقارنات اللغوية والسمات العامة مجمعون على أن الكنعانيين عرب قدامى، وهم سكان فلسطين لخمسة آلاف عام قبل الميلاد، أى قبل قدوم سيدنا إبراهيم عليه السلام لفلسطين بأكثر

مـن ثلاثـة آلاف عام، وتقر بذلك التوراة، قدم إبراهيم ﷺ وهـو كلدانى أو آرامى من أور (العراق – الفرات الأوسط) حيث ورد فى التوراة كلاهما كلدانى وآرامى دليلا على أن تلك الشـعوب كانـت قبائل متعددة من أصل واحد لفضاء وجـودى واحد. المرجع (٣٤) (تك: ١١: ٣١)، (تك: ٢٥: ٢٠) ص١٣، ص٢٩ على التوالى.

والشـعبان الكلدانيون والآراميون عرب قدامى من شـعوب سورية الطبيعية، وكان قدوم سـيدنا إبراهيم ﷺ إلى أرض كنعان (فلسـطين) حوالى ١٩٠٠ قبل الميلاد، ورد فى التوراة أنه أقام فى أرض كنعان (٣٤) (تك: ١٣: ١٢) ص١٥. كما ورد أيضا: وتغرب إبراهيم فى أرض الفلسـطينيين أياما كثيرة (٣٤) (تك: ٢١: ٣٤) ص٢٤. وموجز هذه الفقرة – وبنص التوراة المقدسـة عند اليهود – أن فلسطين موطن الكنعانيين الفلسطينيين منذ فجر التاريخ وقبل وصول الغزاة اليهود لها (أى بنى إسـرائيل) من مصر بآلاف السـنين. ثم وفى أيام يعقوب ﷺ (إسـرائيل) حوالى ١٧٥٠ قبل الميلاد رحل كل بنى إسـرائيل إلى مصر، حيث أقاموا فى كنف يوسـف ﷺ وكانوا عشـيرة صغيرة، وانتهى بذلك وجود ذرية إسحاق فى فلسـطين فى تلك الحقبة. ولقد ورد فى التوراة «فيكون جميع الذين دخلوا مصر من بيت يعقوب سبعين نفسا» (٣٤) (تك: ٤٦: ٢٧) ص ٥٩.

كما يقول موسـى ﷺ حوالى عام ١٢٥٠ قبل الميلاد بأن أرض فلسـطين والشـام عموما هـى أرض الكنعانيين وقبائلهم. فقال فـى التوراة مخاطبا قومه: «فإذا أدخلكم الرب أرض الكنعانيين والحثيين والآراميين والحويين واليبوسيين التى حلف الرب أن يعطيها لآبائكم أرضا تدر لبنا وعسـلا، فاحتفظوا بهذه العبادة فى هذا الشـهر». (٣٤) (خروج: ١٣: ٥) ص٨٣. ثم يحاول موسـى ﷺ عبور أرض ملك «آدوم» أحد ملوك مدن فلسـطين الجنوبية حينها قائلا فى التوراة: «دعنا نعبر أرضك على ألا نعبر حقلا ولا كرما، ولا نشـرب ماء بئـر، وإنما نسـير فى الطريق العـام، لا نميل يمينا ولا شمـالا إلى أن نعبر أرضك» (٣٤) (العدد: ٢٠: ١٧) ص١٨٩. والشاهد من كل ما تقدم أن بنى إسرائيل قدموا إلى بلاد الشام (فلسطين) وفيها أهلها من ما يقرب من أربعين قرنا قارين بحضارتهم ووجودهم وممالكهم، وأهلها عرب قدامى كما سـبق البيان، وذلك يفسر لنا قول الإرهابى مناحيم بيغن فى كلمة لـه ما معناه: «إن حقنا فى فلسـطين مبنى على الوعـد الإلهى لأبينا إبراهيم، وبدون ذلك لا حق لنا فيها».

الله ﷻ هو العدل وهو الحق ووعده، حق وصدق ولا يخلف وعده. ولقد وعد إبراهيم حقا بالأمن فى الأرض المباركة قال تعالى ﴿ وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ ﴾ الأنبياء: ٧١. كما وعد الله سبحانه عباده الصالحين بوراثة الأرض جميعا قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ الأنبياء ١٠٥.

فالقاعدة الربانية هى «العاقبة للمتقين» ولا يعطى الله جوائز لمن عصاه، ونكث عهده كائنا من كان قال تعالى ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ البقرة ١٢٤.

وفى خضم سنة التدافع قد يمن الله فى الدنيا على من عصاه، ويمكن له إلى حين استدراجا له، وقد يبتلى المؤمن الصادق بصنوف من المصائب!

قال تعالى ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ﴾ البقرة ١٥٥.

وحوارنا مع الوعد الإلهى الذى يزعمه اليهود المعاصرون ليس جدالا فى إمكان أن يكون لهم جولة أو تمكين ما لمدة محددة يعلمها الله، بل موضوع حوارنا: حقانية تلك الجولة وذلك التمكين على ضوء الوعد الإلهى الذى يزعمونه، وهل ذاك الوعد باق كما وعد الله به من آمن من ذرية إبراهيم منذ أربعين قرنا وما حال الوعد المزعوم فى أوضاع هذا الزمان ومعطياته وخاصة بعد رسالة المسيح عليه السلام وبعد رسالة محمد ﷺ؟

وعود إلى التوراة حيث يعد الله إبراهيم بتكثير نسله بعدد النجوم. ورد فى التوراة «وقاده إلى خارج وقال له: انظر إلى السماء وعد النجوم إن قدرت أن تعدها. وقال له: هكذا يكون نسلك» (٣٤) (تك: ١٥: ٥) ص١٦.

وورد فى هاجر زوج إبراهيم عليه السلام «فقال لها ملاك الرب: ارجعى إلى سيدتك واخضعى لها. ثم قال لها: كثيرا أجعل نسلك حتى لا يحصى لكثرته. وقال: أنت حبلى وستلدين ابنا فتسميه إسماعيل» (٣٤) (تك: ١٦: ٩، ١٠، ١١) ص ١٧.

كما ورد فى التوراة «ولما بلغ إبراهيم التاسعة والتسعين تراءى له الرب وقال: أنا الله القدير! أسلك أمامى وكن كاملا، فاجعل عهدى بينى وبينك وأكثر نسلك جدا، فوقع إبرام على وجهه ساجدا وقال له الله: هذا هو عهدى معك، تكون أبا لأمم كثيرة ولا تسمى إبرام

بعد اليوم، بل تسمى إبراهيم لأنى جعلتك أبا لأمم كثيرة، سأنميك كثيرا جدا، وأجعلك أمما، وملوك من نسلك يخرجون وأقيم، عهدا أبديا بينى وبينك وبين نسلك من بعدك جيلا بعد جيل، فأكون لك إلها ولنسلك من بعدك، وأعطيك أنت ونسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكا مؤبدا وأكون لهم إلها» (٣٤) (تك:١٧ : ١إلى ٨) ص ١٨

ولنتأمل معا النص السابق كما ورد فى التوراة:

يقول الله سبحانه وتعالى مخاطبا إبراهيم عليه السلام: «لأنى جعلتك أبا لأمم كثيرة..» فهل اليهود اليوم أمم كثيرة؟! أم هم شرذمة قليلة لا يذكر عددها نسبة لعدد المسلمين؟ فضلا عن عدد الناس جميعا.

كما يخاطب الله سبحانه وتعالى إبراهيم عليه السلام «وأجعلك أمما وملوكا من نسلك يخرجون»، والسؤال: هل يهود اليوم أمما؟ أم لا يزالون أقل من أمة واحدة؟ قلة تائهة فى أركان الأرض، أليست هذه الأوصاف هى الأقرب لحال الأمم والشعوب الإسلامية التى فاضت بها الأرض عددا وانتشارا؟!

وعقيدتنا أن نسل إبراهيم عليه السلام تعنى اتباعه فى الملة وليس التفسير العرقى العنصرى الذى يعتمده معظم اليهود.

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩ ﴿٧٧﴾ وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٧٨﴾ ﴾ الحج ٧٧-٧٨.

الآية الكريمة جعلت إبراهيم عليه السلام أبا لكل مؤمن برسالة الإسلام حتى يوم الدين، أى جعلته أبا للمسلم الصينى والأمريكى والأبيض والأسود وغيرهم أينما كانوا وحلوا فى أرض الله الواسعة وإلى آخر الزمان،وتلك أبوة الملة وأخوة الدين والانتماء الواحد للحق عابرا الزمان والمكان والأجناس والألوان.

كما قال تعالى ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ هود ٤٥ – ٤٦.

إذ نفت الآية الكريمة ابن النسب الكافر بالله أن يكون من أهل نوح، وأكدت أولوية الانتماء بالعقيدة.

كما ورد فى التوراة عن إسماعيل ﷺ «وأما إسماعيل فسمعت لك وها أنا أباركه وأنمّيه، أكثره جدا ويلد اثنى عشر رئيسا وأجعل نسله أمة عظيمة» (٣٤) (تك:١٧: ٢٠) ص١٩.

وهذه النصوص التى قد تكون أفلتت سهوا من التحريف العنصرى كانت قبل مولد إسحاق ﷺ – والباطل لا يكون محكما أبدا!– وأما فحواها: وعد الله التكثير لنسل إبراهيم بقدر لا يكاد يعد فمن هم أكثر عددا: أبناء إسماعيل أم مدعى البنوة لإسحاق ﷺ ؟! والجواب واضح! وإن كانت بالدين – ونحن نعتقد ذلك كما سبق بيانه – فأى الديانتين أكثر أتباعا: المسلمون أم اليهود؟! كما وعد الله نسل إبراهيم بأن يرث أرض كنعان وغيرها من النيل إلى الفرات، فمن ورثها عبر العصور منذ ذلك التاريخ وحتى الآن؟ خلا عدوان هنا أو هناك من اليهود أو غيرهم. ووعد سبحانه أن يجعل من نسل إسماعيل أمة عظيمة وقد حصل ومازال! على نقيض حال الذين زعموا أنهم ورثة إسحاق ﷺ حيث الذل والهوان والتشرد عبر التاريخ وحتى الآن! ونحن عندما نقرأ التاريخ منذ إبراهيم عليه السلام حيث الوعد كان لإبراهيم وذريته، ونزل الوعد قبل أن يولد إسحاق وكانت حينها ذرية إبراهيم هو إسماعيل ابنه البكر، ولندع ذلك ولنقل إنه لكل ذرية إبراهيم: إسماعيل وإسحاق وأعقابهم وأتباعهم على الإيمان. إلا أن عنصريى التاريخ: الصهاينة الذين حولوا الدين إلى حزام عنصرى مغلق بدلا أن يكون رحمة وعدلا فى حق كل الناس، يجيرون إبراهيم لهم وحدهم ويسمع لهم الدهماء وأذناب الصهيونية من العنصريين فى كل مكان، وقراءتنا للتاريخ منذ إبراهيم ﷺ نرى أن الوعد الإلهى تمثل تحقيقه بالإكثار والتمكين فى الأرض فى أتباع إبراهيم وإسماعيل وإسحاق والنبيين من بعدهم، وكان خاتمهم الرسول الرحمة محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

وكيف يطرد وعد السماء لقساة القلوب قتلة الأنبياء؟! لقد كان عدد اليهود عرقا ودينا يوم قرر مؤتمرهم الأول فى بال سويسرا عام ١٨٩٩م إقامة وطن قومى لهم ١٢ مليونا وكان عدد العرب جميعا حوالى ٢٥مليونا. ونحن اليوم فى عام ٢٠١١م وعدد يهود العالم أيضا ١٢مليونا أى على حاله منذ قرن، وقفز عدد العرب إلى ٣٠٠ مليونا، وأما المسلمون الأمة التى تدين بدين ولد إسماعيل: الرسول الكريم الخاتم محمد صلى الله عليه وسلم فقد كان

عـام ١٩٠٠ حـوالى ١٧٥ مليونا، وأصبحوا الآن ١٥٠٠ مليونا فـى أنحاء العالم، أى أمة عظيمة عددها بعدد النجوم كما قالت توراة اليهود ألا يقرأ اليهود فى هذه الأرقام شـيئا؟! وقد أصابت حقا الكنيسـتان الكاثوليكية والأرثوذكسية، إذ تعتقدان أن الوعد الإلهى الذى يزعمه اليهود انقضى بعصيانهم للمسيح ﷺ واضطهادهم له ثم صلبه كما يقولون، إذ نقضوا عهد الله بكفرهم وظلمهم فاستحقوا غضبه وانقضاء وعده.

وهـذا مـا أكدته التوراة التى بين أيدى اليهود اليوم ورغم حالها. ورد فى التوراة حيث يقول الله عن إبراهيم: «أنا اخترته ليوصى بيته وأهل بيته من بعده بأن يسلكوا فى طرقى ويعملوا بالعدل والإنصاف حتى أوفى بما وعدته به»(٣٤) (تك: ١٨: ١٩) ص٢٠. واليهود فى ضلالهم الراهن يرون أن إبراهيم أبوهم وحدهم! كما يرون أنهم لا يزالون يسلكون طرق الله ويعملـون بالعدل والإنصاف! ولكن دع عنك اليهود وما يعتقدون، فما بال النصارى؟! وطائفـة البروتسـتانت بالذات وخاصة المسـيحية الصهيونية! نقول لهـم أين اليهود عبر التاريخ من هذا الشرط الوارد فى التوراة التى تؤمنون بها؟! هل مازال اليهود يسلكون طرق الله ويعملون بالعدل والإنصاف؟! ألم يكفروا بالمسيح بل صلبوه كما تقولون؟! ألم يقولوا فى أمه العذراء الأقاويل؟! أليس وعد الله مشروطا ولم يوف اليهود بشرطه؟!

إضافـة لمـا تقدم فقد قام د. محمّد عمارة فى كتابـه (٤١: ص ٣٧ – ص ٦٨) بتفنيد الأسـاطير اليهودية والنصرانيـة بخصوص الوعد الإلهى المزعوم كمـا بين التناقضات بين النصوص الواردة فى التوراة والتى تتعرض لذلك الوعد وساق الشواهد من مصادر علماء نقد النصوص من اليهود أنفسهم.

تاسعا: ٣ - الوضع وفق القانون الدولى

فى غفلة من أهل البلاد وتآمر من القوى الاسـتعمارية الحاقدة على العرب والمسـلمين تمكن اليهود من إقامة كيان لهم فى فلسـطين، ودون أى سند شرعى أو قانونى، بل القوة العارية، شرعة الغاب فقط! فهم لا يملكون أرضا بل اغتصبوها اغتصابا، كما ليس من حق أو اختصاص عصبة الأمم أن تضيف لصك الانتداب وعد بلفور وما حواه، والذى صدر قبل أن يكون لبريطانيا انتداب على فلسطين أى عام ١٩١٧م. كما أن عصبة الأمم تصرفت فيما لا تملك دون تفويض من سكان البلاد الأصليين.

كما أن كل ما قام به الانتداب البريطانى من تسهيلات لليهود مخالف لنظام الانتداب، ولا يحق للدولة المنتدبة أن تغير فى الوضع السـكانى للبلاد تحت الانتداب، كما لا يحق

للأمم المتحدة – أصلا – أن تقترح تقسيما لوطن مهما كان، فضلا عن أن يكون ذلك بين أهل البلاد الأصليين ومغتصبين قدموا عبر البحار، فكان الوصول إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م تراكم للمظالم والمخالفات الصارخة للقانون الدولى، كما أن الاعتراف بكيان الصهاينة فى فلسطين قرن بخارطة بعينها ألا وهى خارطة التقسيم برغم عدم شرعيتها، وكذا حق العودة للاجئين حسب قرار الأمم المتحدة ١٩٤ لعام ١٩٤٨م.

ومن ثم والحال كذلك فإن الوضع القانونى لوجود الكيان الصهيونى معدوم وباطل جملة وتفصيلا. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتاب الأستاذ منير شفيق (٣٦).

تاسعا: ٤ - الوضع الراهن

كيان الصهاينة فى فلسطين حقيقة قائمة، إلا إنه حقيقة باطلة ظالمة تحميها القوة العارية دون أى سند من حق، كما تحميها قوى دولية لها اعتباراتها ومنها:

(أ) إضعاف العرب بكيان عدوانى يهدد أمنهم.

(ب) التخلص من اليهود وفتنهم فى مكان ما.

(جـ) واستغلال اليهود فى التجسس والإرهاب للآخرين.

(د) الرضوخ لضغط اليهود المالى والإعلامى والسياسى.

وأما الجانب الآخر: فهو أن أغلب اليهود فى هذا الزمان مصابون بمرض التلمود! حيث يحرضهم الكتاب ابتداءً على العداء لكل من هو غير يهودى واحتقاره والاستعلاء عليه، وتبعا لذلك التآمر على حقوقه، ومن ثم نرى أن أعدى أعداء اليهود ليس الفلسطينيون وليس العرب المسلمون بل دين اليهود. أى تعاليم التلمود الرهيب!!

إن تلك التعاليم هى المصنع الضخم الذى أنتج الأعداء لليهود عبر التاريخ ومازال إذ إنهم بهذه التعاليم يعادون الآخر ابتداءً، ومن ثم يرد عليهم الناس «التحية» بمثلها، وسلوكهم الراهن فى الولايات المتحدة الأمريكية على الصعد المؤثرة فى المال والإعلام والسياسة أبلغ دليل على ازدرائهم واحتقارهم لإرادة الشعب الأمريكى وكرامته، وكذا إصرارهم على التضليل ولن يمضى زمن طويل قبل أن ينفجر المرجل فى وجه التسلط الراهن على سياسات أقوى دولة فى العالم!

وعليه لا نرى استقرارا وأمنا لليهودى فى حياته على المدى البعيد، إلا بمقدار ما ينأى بنفسه عن التحريض العنصرى الذى يزخر به التلمود. وأما كيف يكون ذلك؟ سؤال لابد

أن يعالجه اليهود أنفسهم أفرادا وجماعات. فاليهود هم أحد الأقليات الدينية أو الطائفية التى يزخر بها العالم شـرقا وغربا، ولم نر لأى من تلك الأقليات عبر التاريخ هذا الصخب المشـكل والتعرض لغضب الشـعوب كحال اليهود، فلمَ تعايش الآخرون وعجز اليهود عن ذلـك؟! ولقد فكر اليهود فى القرون ودبروا للخروج من مأزقهم وعاونهم من عاونهم، فكان أن تصوروا الحل فى اغتصاب فلسـطين، والواقـع أنهم زادوا الطين بلة والمريض علة، إذ لم يحلوا مشكلة الاغتراب واتبعوها بخطيئة الاغتصاب، ولقد سبق أن بينا أن اليهود كانوا عـام ١٩٠٠م ١٢ مليونـا والعرب ٢٥ مليونا واليوم فـى ٢٠١١م اليهود ١٢ مليونا والعرب ٣٠٠ مليـون والمسـلمون ١٥٠٠ مليون. فهل فكر اليهـود فيما ينتظرهم من تحدى فى قادم العقود وإن طالت جراء اغتصابهم وإصرارهم على التعنت والتنكر لحقوق الآخرين؟! ألا يرى اليهود أن الإصرار على الاغتصاب لن يجدى نفعا؟ وأن المستقبل للحق وليس للغدر والخداع والدس وقلب الحقائق، وأن خداع شعوب العالم وترهيب بعضها بالمال وغسل الأدمغة حبله قصير، وسينقلب السحر على الساحر ولو بعد حين!

تاسعا: ٥- وماذا بعد

إننا نرى أن معالجة الاغتصاب من قبل الصهاينة يحتاج إلى خطوات! وتخطيط شامل بعيد المدى صبور دؤوب جاد على مستوى أمة العرب، وبتعاون أقصى مع المسلمين وأحرار العالم أجمع.

إن أمة العرب تدفع الآن فاتورة التخلف والتفريط لقرون، حيث بددت علمها وحضارتها وإمكاناتهـا، ومن ثم أصابها ما أصابها فى أرضها وكرامتها وقوتها، والخروج من الضعف الموروث والتخلف وبناء القوة الجديدة لا يتم بقرار سياسـى وحسـب، بل يحتاج إلى عمل متواصـل لعقـود عديدة حيث يتراكم البناء ولا يتعرض لخاطـر التحديات، ومن ثم الهدم قبل صلابة العود، ولعل علاج هذه القضية المحورية الأساس يكون أفضله على مرحلتين:

١ – تحرير الأرض العربية التى اغتصبت عام ١٩٦٧م بحشد كل الوسائل من مقاومة بكل أشكالها، وعمل سياسى حكيم على مستوى العالم.

٢ – تسـييج الكيان الغاصـب بكيان عربى موحد، ويتفرغ العـرب للخلاص من أخطبوط التخلف وبناء مجتمعهم الحر القوى خلقا وعلما وتقنية، على أسـاس من سلام شامل مع كل شـعوب الأرض دون اسـتثناء. إن الأمة بحاجة للهدوء والاسـتقرار والسلام،

وهـى حاجـات إنسـانية مفصلية فى كل الأوقـات، وهى فى حالنا أشـد إلحاحا، إذ تشـبه الأمة المتخلفة المريض الذى يحتاج إلى النقاهة والهدوء كى يسـتعيد العافية واللياقة، ونحن باستعادة عافيتنا وإعادة ظهورنا فى حياة عصرنا نبغى الرفاه والصلاح لشـعوبنا والدفاع عن كياننا وحقوقنا، إن ما أطمع فينا وأشـرس عدونا هو ضعفنا وسوء تصرفنـا وتمزقنا، فإن غادرنا مسـيرة الهبوط وتعهدنا نقيضهـا كان فى ذلك الهزيمة الأيديولوجية والوجودية والتصورية الماحقة لعدونا.

إن العدو الصهيونى يمثل تاجر حروب وسمسـار عداء وعنصرية، فإن أكسدنا بصنيعنا تجارته بارت وفسـدت وفسد معها كل مراهناته على ضعفنا ورعونتنا فى إدارة شؤوننا، إن فـى اليهود أبطالا إنسـانيين يعادون الصهيونية إلا إنهم قلة، وقـد كانوا كثيرا فى القرن التاسع عشر، ثم تقلصوا مع تغول العدوان وانتصاره فى القرن العشرين. ونحن بحاجة أن نعيد المناخ البناء الذى يعيد التناقض بين أغلب اليهود والصهيونية العدوانية، وأهم ما فى ذلـك المناخ هـو العمل الدؤوب الجاد العلمى للخروج مـن التخلف والركود، وبناء مجتمع عربى موحد حر صاعد يعيش عصره ويتفاعل معه.

إن هـذا ما يجلب اليأس والقنوط إلى نفوس من يراهن على تخلفنا وانحطاطنا، لقد قدم الطامعون المغتصبون لبلادنا كى يبنوا مملكة مترامية الأطراف (إسـرائيل الكبرى!) ومازال الكثير منهم فى مناخ ضعفنا وتخلفنا يحلم بذلك، ويرى أن المشـروع الصهيونى لم يتحقق إلا معشـاره. وإن بقـى علـى حاله فتلك هزيمـة نكراء فى نظرهم، ونحـن نحقق هزيمة ذلك المشـروع الجهنمى السـرطانى بأن نمنع تمدده فى هذه الحقبة من تاريخنا، ومن ثم يتفـكك ويتداعى من الداخل بالهجرة المضـادة والنزاع بين أركانه وانقضاء دوره فى خدمة الإمبريالية، ولا يكون ذلك إلا بوحدتنا وبناء مجتمعنا العربى على أساس من الحرية والعلم والنمو والتأسيس لأخلاق رفيعة فى داخل بلادنا ومع الغير. وإعادة الوعى لشعوبنا بذاتها وحضارتها ورسـالتها الحاضرة والمسـتقبلة، وبهذا فقط يتفكك الأساس الموضوعى والنظرى للصهيونية العدوانية العنصرية.

نحن بحاجة إلى إعادة بناء وجودنا وحضارتنا تدريجا فى مواجهة الهمجية الصهيونية القائمـة على العدوان والاغتصاب والعنصرية والغـدر والبهتان والتضليل، نحن مع الكيان الغاصب فى معركة حضارة الأخلاق مقابل همجية القوة التى تتمسح بالحضارة زورا وبهتانا.

ليس الصراع فى جوهره سـلاحا ودماء، بل ذلك ظاهره الخارجى وعين ما يسـتدرجنا العدو له كى يشغلنا عن مهمة النهوض الشامل وتحقيق الوحدة وبناء المجتمع الحر القوى العالم، ومن ثم يكتب علينا البقاء فى مستنقع تخلفنا ما استطاع إلى ذلك سبيلا!

إن وحدتنـا وتقدمنـا والحكمة فى إدارة مجتمعنا داخليـا وعلاقاتنا خارجيا هى الحل لكل مشاكلنا، ومنها العدوان الصهيونى والتخلف الموروث،إن استعجال التجييش والصدام المسـلح الشـامل فيما يجدى وما لا يجدى قد يغرى العامة والغوغاء ويسـتغله الانتهازيون والسـطحيون من الزعماء، إلا إنه يبدد قوة الأمة قبل كمالها، ويعطل تقدمها بل يعود بها إلى الخلف.

❑❑❑